قضية الفعل الإنساني عند المعتزلة

ورد الأشعري عليهم

دكتورة

عايدة عبد الحميد عبد الرحمن

أستاذ مساعد بكلية البنات الإسلامية بالخانكة

قسم العقيدة والفلسفة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

{مَّنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ۖ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ۗ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ }

الجبر والاختيار من القضايا التي شغلت عقول المفكرين على طول العصور،منذ العصر اليوناني إلى وقتنا هذا،لأنها تطرح مسألة حرية الإنسان للنقاش،بين من يعلن صراحة أن كل ما في الكون بقدرة الله سبحانه وتعالى وحده،ولا دخل لقدرة الإنسان في أي شيء،حتى فعل الإنسان نفسه،وما تولد عنه،فهو مجبور على السير في طريق لا يمكن أن يتعداه،وبين من يثبتون أن الإنسان لديه حرية تامة،تجعله مسئولا مسؤولية كاملة عن أفعاله التي تحدث بإرادته الحرة،يستحق عليها الثواب والعقاب،والمدح والذم،حسب معايير الخير والشر التي وضعها الشرع،وقبله العرف والمعايير الأخلاقية.فحرية الإنسان تعنى أن لديه قدرة يستطيع بها أن يقوم بأفعاله الاختيارية،تثبت فاعلية الإنسان،بحيث إذا حوسب على تلك الأفعال،لم ينسب إلى الله تعالى الظلم

تبنى المعتزلة مبدأ حرية الإنسان،وأنه يخلق أفعاله،و يستحق أن يحاسب عليها،وما تولد عنها عند بعض الآراء،مدعمين رأيهم بالأدلة المنطقية،في الرد على زعيم الجبرية الجهم بن صفوان،الذي تمسك بكل دليل ينفي قدرة الإنسان المطلقة،و مذهب الأشعري الذي تبنى مبدأ الكسب الذي فسر به علاقة الإنسان بفعله،حتى أطلق البعض على كسبه الجبر الخفي،وفيما يلي عرض لقضية الفعل الإنساني عند المعتزلة ورد الأشعري عليهم.

يتكون البحث:من مقدمة وفصلين

الفصل الأول:فعل الإنسان،يتكون من ثلاثة مباحث

المبحث الأول:معنى الحرية عند المعتزلة

المبحث الثاني:تعريف الفعل

المبحث الثالث:استدلال المعتزلة على حرية الإنسان

المبحث الرابع المتولدات(ما نشأ عن السببية)

الفصل الثاني:الكسب،يتكون من مبحثين

المبحث الأول:رد الأشعري على المعتزلة

المبحث الثاني:الكسب عند القاضي عبد الجبار

الخاتمة،بها أهم النتائج التي توصلت إليها

وأسال الله العظيم أن نكون من الذين أيدهم الله بالعون،ولطف بهم،ووفقهم إلى ما فيه الصلاح والفلاح،وتفضل عليهم بيقين الإيمان وصفاء السريرة

الفصل الأول

فعل الإنسان

قضية الفعل الإنساني وموقف الإنسان هل مسير في فعله أو مختار؟من القضايا التي اهتم بها العلماء المسلمون علي مدار التاريخ الإسلامي كله،كغيرهم من العلماء السابقين،ولا تزال محل اهتمامهم،لأنها تخص موضوع الاستبداد و الحرية،فبعد ما كان يعبر عنه قديما بمصطلح الجبر والاختيار،ارتبط فيها معنى الجبر بالقهر والإكراه،وأن الإنسان كالجماد،لا إرادة له و لا قدرة ولا اختيار،وأنه كالريشة تتقاذفها الرياح كيف تشاء،ظهر مذهب من يطلقون على أنفسهم "أهل العدل والتوحيد" المعتزلة،بأن ذلك ينفى العدل عن الله تعالى،وينسب إليه الجَور في حسابه للإنسان،لأنه سوف يثيبه ويعاقبه على ما جبر عليه من الأعمال،بلا إرادة ولا اختيار،وكلف الإنسان بما لا طاقة له به،وليس له المقدرة بإتيانه

أوضح ما تظهر فلسفة الإنسان في منهج المعتزلة الأخلاقي من خلال موضوع العدل،الذي يتبادل فيه الجدال بعلاقة الفكر بالواقع،بمواجهة فكرية بين أنصار العدل القائلين بالعدل الموصل إلى الحرية،وبين القائلين بالجدل الموصل إلى الجبر، للتصدي لانحراف السلطة السياسية،إذا تخطت إجماع المسلمين،أو فرطت في مصالحهم بأي وجه من الوجوه،فدائما ما كانت توظف المذاهب الإسلامية لتوطيد السلطة أو تقويضها.

المبحث الأول

معنى الحرية عند المعتزلة

اهتم المعتزلة بقضية حرية الإنسان،وبينوا رأي الإسلام فيها من وجهة نظرهم،كمسألة من مسائل العلم،اعتمدوا فيها على الأدلة العقلية،طبقوا فيها نظريتهم في العدل،فقالوا:عندما نشاهد أفعال الإنسان ونحكم على فعله،فمن فعل الظلم كان ظالما،ومن أعان فاعل الظلم على فعله،ثم عاقبه عليه كان جائرا وعابثا

والعدل عند المعتزلة من صفات الله تعالى،ينفى عن الله تعالى فعل الظلم والجَور،ويترتب على ذلك أن الله لا يريد الشر،ولا يأمر به،ولم يخلق أفعال العباد لا خيرها ولا شرها،وأن الإنسان حر الإرادة،خالق أفعاله،يثاب على خيرها،ويعاقب على شرها.ومريد الخير خيّر ومريد الشر شرير،وكذلك مريد العدل عادل ومريد الظلم ظالم،فلو تعلقت إرادة الله بكل ما في العالم من خير وشر،لكان الخير والشر مرادين لله تعالى،فيوصف الله بالخير والشر،والعدل والظلم،وذلك محال على الله تعالى(والأمة بأسرها تقول:إن من وصف الله بأنه ظالم فقد كفر،لا بالقول لكن بالمعنى)[1]فالله تعالى أراد من الأعمال ما كان خيرا،ولم يرد من الأعمال ما كان شرا،وما لم يكن خيرا أو شرا لا يريده ولا يكرهه،فيريد منا ما أمرنا من الطاعات أن يكون،مثل الصلاة والصيام والزكاة،وأن نوحده ونؤمن برسله،ولا يريد منا المعاصي كالكفر والفسوق والعصيان.و المباحات لا يريدها منا ولا يكرهها،كالبيع والإجارة والأكل والشرب

(1) المختصر فئ أصول الدين :القاضي عبد الجبار،صمن كتاب رسائل التوحيد،ص٢٣٨

وأما قول الله تعالى:(مِن شَرِّ مَا خَلَقَ)[سورة الفلق:آية٢]فقد قرأها(بعض المعتزلة القائلين بأن الله تعالى لم يخلق الشر:(من شر) بالتنوين،ما خلق على النفي وقرأ الجمهور،(من شر ما خلق)بإضافة شر إلى ما،وما عام يدخل فيه جميع من يوجد منه الشر من حيوان مكلف وغير مكلف وجماد،كالإحراق بالنار،والإغراق بالبحر ،والقتل بالسم)[١]

دليل المعتزلة على أن الله لم يفعل القبيح:

١- أنه تعالى عالم بقبح القبيح،مستغن عنه،عالم باستغنائه عنه،ومن كان هذه حاله لا يختار القبيح بوجه من الوجوه.لأنه تعالى عالم لذاته،ومن حق العالم لذاته أن يعلم جميع المعلومات على الوجوه التي يصح أن تعلم عليها.والذي يدل على أنه تعالى مستغن عن القبيح،لأنه غني لا تجوز عليه الحاجة أصلا)[٢]

فما يتأتي فيه من الأحكام التي تثبت لهذه الأفعال فهو المدح والشكر،وهذان ثابتان، وهكذا الحال فيما يتبعهما من العبادة والتعظيم والثناء.وأما الذم فيصح تقديره لو فعل القبيح تعالى عن ذلك،والذي يستحيل بكل حال هو الثواب والعقاب،لاستحالة النفع والضرر عليه[٣]

٢- لو كانت أفعال العباد من خلق الله تعالى(لبطل الأمر والنهى وبعثة الأنبياء والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر،وقبحت المساءلة والمحاسبة والمعاقبة،لأنه تعالى لا يجوز أن يأمر "بما لا يفعله"وينهى عما خلقه،والنبي كيف يدعو الكفار إلى العدول عن الكفر إلى الإيمان،والله تعالى

---

(١) البحر المحيط في التفسير:أبو حيان أثير الدين الأندلسي،تحقيق صدقي محمد جميل،ص٦١٨١،دار الفكر١٤٢٠هـ

(٢) شرح الأصول الخمسة :القاضي عبد الجبار،حققه عبد الكريم عثمان،ص٣٠١،مكتبة وهبه٢٠٠٦م

(٣) المختصر فئ أصول الدين :القاضي عبد الجبار،صمن كتاب رسائل التوحيد:ص٢٤٣

هو الخالق للكفر فيهم،والمانع لهم عن الإيمان.....وكيف يحسن من الله المساءلة والمحاسبة،وجميع ما وقع من الأفعال هو الذي خلقه؟)[1]فلو كان كفر الكافر وعصيان العاصي مرادين لله تعالى،ما استحقا عقوبة،ولكان عملهما طاعة لأرادته،ولكن الله يعذبهما على المعصية والكفر،فدل على أنه لم يردهما،وأن عملهما ليس طاعة لإرادته،فتكون الإرادة أرادتهما،لا إرادة الله.

فأفعال العباد عند المعتزلة مخلوقة لهم،من عملهم باختيارهم المحض،وليست من عمل الله،بقدرتهم يفعلونها أو يتركونها،لا دخل لإرادة الله وقدرته بها،لأن حقيقة الفعل ما يحدث من جهة القادر(فكل ما يحدث من جهة القادر هو فعله،وهذا معقول في الشاهد،لأنا نجد الكتابة تحدث من الكاتب،فيقال إنها فعله،ولا يقال في الأشخاص أنها فعل الكاتب لما لم تحدث من جهته)[2]

الرد على المعتزلة:

استدل المعتزلة بطريق الإلزام على أن أفعال العباد مخلوقة

أ- فقولهم:إن في أفعال العباد ما هو ظلم وكذب... فلو كان الله خالقاً لها لنسبت إليه.

هذا الإلزام غير صحيح؛لأن كون الله تعالى خالقاً،لا يوجب أن يتصف بما خلق من ظلم وكذب وطاعة ومعصية؛لأن هذه الصفات لمن قامت به،وحلت به،ولا يوجب ذلك وصف خالقها بها (إن الله تعالى خلق الظلم ظلما للظالم به،وخلق الجور جورا للجائر به....فكما أن الله تعالى خلق الليل ظلمة والضياء للنهار،والحمرة للأحمر والسواد للأسود،والسم للحية،ولا يوجب ذلك كونه ظلمة ولا ضياء ولا سوادا ولا حمرة،ولاسيما له،فكذلك خلق

([1]) المصدر نفسه:ص٢٣٩

([2]) المصدر نفسه:ص٢٣٣

الطاعة طاعة للطائع بها،والكذب كذبا للكاذب به والجور جورا للجائر به،ولا يوجب ذلك كونه جائرا ولا ظالما ولا كاذبا)[1]

ب-أن الظلم والجور والكذب ليس من حيث الصورة والفعل،وإنما يكون كذبا إذا خالف الأمر وكذلك الجور والظلم،وهذا كله يصح الوصف به لمن فوقه آمر أمره وناه نهاه وهو الخلق ([2])أما الخالق فليس فوقه آمر ولا ناه،فلا يصح وصفه بشيء من هذه الصفات،و لا يلزم من كونه تعالى خالقاً للجور والظلم وصفه بشيء منها

٢-وفى الرد على قول المعتزلة:كيف يعذب الله المكلفين على ذنوبهم؟وأين العدل في تعذيبهم على ما هو خالقه فيهم؟

إن ما يبتلى به العبد من الذنوب الوجودية، وإن كانت خلقاً لله تعالى،فهي عقوبة له على ذنوب قبلها،فالذنب يكسب الذنب،ومن عقاب السيئة السيئة بعدها،فالذنوب كالأمراض التي يورث بعضها بعضاً[3]. بالإضافة إلى أن الذنب الأول جالب لما بعده من الذنوب(فهو عقوبة أيضاً على عدم فعل ما خلق له وفطر عليه،فإن الله سبحانه وتعالى خلقه لعبادته وحده لا شريك له،وفطره على محبته وتأليهه والإنابة إليه،كما قال تعالى(فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا) [الروم: آية٣٠]فلما لم يفعل ما خلق له وفطر عليه من محبة الله وعبوديته عوقب على ذلك بأن زين له الشيطان ما يفعله من الشرك والمعاصي،فإنه صادف قلباً خالياً قابلاً للخير والشر، ولو كان فيه الخير الذي يمنع ضده لم يتمكن منه الشر،قال تعالى:(

([1]) الإنصاف فيما يجب اعتقاده:أبو بكر الباقلاني،تحقيق أحمد المزيدى،ص١٥٢،دار الكتب العلمية بيروت

([2]) المصدر نفسه:ص١٥٢

([3]) شرح العقيدة الطحاوية: على بن أبى العز الدمشقي،تحقيق عبد الله التركي،شعيب الارناؤوط٢/٦٤٥،ط١مؤسسة الرسالة١٩٨٨م

كَـــذَلِكَ لِنَـــصْرِفَ عَنْـــهُ الـــسُّوءَ وَالْفَحْـــشَاء إِنَّـــهُ مِـــنْ عِبَادِنَـــا الْمُخْلَصِينَ)[يوسف:آية٢٤][1]

٣- وفى الرد على قول المعتزلة:لو كانت أفعال العباد من خلق الله تعالى،لبطل الأمر والنهى وبعثة الأنبياء والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر.

أ-أن هذا كله دليل على أن للعبد فعلا في ما يفعل،ولأن العاقل متى تأمل في نفسه،يعلم ضرورة أنه مختار في ما يفعله،غير مضطر ولا مجبور فيه،لأنه يعرف ببديهة العقل

أنه متمكن من مباشرة ذلك الشيء وتركه[2]

ب-أن الرسل هي سفارة العبد بين الله تعالى وبين ذوى الألباب من خليقته،ليزيح بها عللهم فيما قصرت عنه عقولهم،من مصالح الدنيا والآخرة[3]فقد بعثوا بتحصيل المصالح وتكميلها،وتعطيل المفاسد وتقليلها بحسب الإمكان،(فالله تعالى خلق الجنة والنار وأعد فيهما الثواب والعقاب،وتفاصيل أحوالهما،وطريق الوصول إلى الأول ،والاحتراز عن الثاني،مما لا يستقل به العقل)[4]وكذا خلق الأجسام النافعة والضارة،ولم بجعل للعقول والحواس الاستقلال بمعرفتهما.وكذا جعل القضايا منها ما هي ممكنات لا طريق إلى الجزم بأحد جانبيه.ومنها ما هي واجبات أو ممتنعات لا يظهر للعقل إلا بعد نظر دائم وبحث كامل،بحيث لو اشتغل الإنسان

---

(١) المصدر نفسه:٦٤٧/٢

(٢) التمهيد لقواعد التوحيد:الماتريدى،حققه عبد المجيد تركي،ص٩٩ ،ط١،دار الغرب الإسلامي

(٣) شرح العقيدة النسفية:التفتازاني،حققه طه عبد الرءوف سعد،ص١٢١،المكتبة الازهرية٢٠٠٠م

(٤) المصدر نفسه:ص١٢٢

به،لتعطلت أكثر مصالحه)[1] وكلها أمارات تدل على أن الإنسان في كل ما يعمل مختار متمكن من مباشرة الشيء أو تركه

فالعدل:وضع الشيء موضعه،والتصرف في الملك على مقتضى المشيئة والعلم،والظلم بضده،فلا يتصور منه جور في الحكم ،وظلم في التصرف[2] فقمة العدل أن أفعاله تعالى كلها عدل،لأنه مالك الكون،فلا ظلم منه أصلا،لأنه تصرف في ملكه،فالثواب(ليس بحق محتوم،ولا جزاء مجزوم،وإنما هو فضل من الله تعالى،والعقاب لا يجب أيضا،والواقع منه عدل من الله،وما وعد الله تعالى من الثواب أو توعد به من العقاب،فقوله الحق ووعده الصدق)[3] ومن جهة أنه لا قبيح منه،ولا واجب عليه،فلا يتصور منه فعل قبيح ولا ترك واجب.إنه تعالى الحاكم فيحكم ما يريد ويفعل ما يشاء،لا وجوب عليه كما لا وجوب عنه ولا استقباح [4]

---

(1) المصدر نفسه:ص١٢٢

(2) الملل والنحل :الشهرستاني،تحقيق محمد سيد الكيلانى١/٤٢،مصطفى الحلبى١٩٧٦م

(3) الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الدين:الجو يني، تحقيق أحمد عبد الرحيم السايح ،ص٢٩٥،مكتبة الثقافة الدينية

(4) شرح المواقف :الإيجي ٨/١٩٥

المبحث الثاني

تعريف الفعل

أولا: عند المعتزلة

الفعل عند القاضي عبد الجبار:هو ما وجد من جهة من كان قادراً عليه،وكل من علمه كذلك علمه فعلا له[1]

الفعل هو ما يحدث من جهة القادر،فكل ما يحدث من جهة القادر يقال هو فعله،وهذا معقول في الشاهد،لأنا نجد الكتابة تحدث من الكاتب،فيقال إنها فعله،ولا يقال في الأشخاص إنها فعل الكاتب لما لم تحدث من جهته.فإذا علمنا أن الأجسام محدثة من قبل الله تعالى،قلنا:إنها فعله،وكذلك يقال في سائر الأعراض التي يخلقها الله تعالى[2]

ويقسم الأفعال إلى قسمين[3]:

الأول:لا يدخل جنسه تحت مقدورنا.وهو ثلاثة عشر نوعا:الجواهر والألوان و الطعوم ،والروائح ،والحرارة ،والبرودة ،والرطوبة ،واليبوسة ،والحياة ،والقدرة ،والشهوة ،والنفرة ، والفناء،وما من شيء منها إلا ويمكن الاستدلال به على الله تعالى ماعدا الفناء،فإن طريق معرفته السمع،وذلك يترتب على معرفة الله تعالى

الثاني:يدخل جنسه تحت مقدورنا،وهو عشرة أنواع خمسة من أفعال الجوارح هي:الأكوان و الاعتمادات و التأليفات والأصوات،والآلام

والخمسة التي من أفعال القلوب هي:الاعتقادات،والإرادات،و الكراهات،والظنون،و الأنظار .لا يمكن الاستدلال بها ولا بشيء منها على

---

(1) المغنى في أبواب التوحيد والعدل:القاضي عبد الجبار ،حققه أحمد الأهواني،وإبراهيم مدكور٦/٥،ط١،مطبعة مصر

(2) المختصر في أصول الدين :القاضي عبد الجبار،صمن كتاب رسائل التوحيد،ص٢٣٣

(3) انظر شرح الأصول الخمسة:القاصي عبد الجبار،ص٨٩

الله تعالى،وذلك لأن من حق الدليل أن يكون بينه وبين المدلول تعلق،ليكون بأن يدل عليه أولى من أن يدل على غيره

ومن الأفعال الكثيرة التي يمكن الاستدلال بها على الله تعالى مع أن جنسها يدخل تحت مقدورنا

١- من جملتها العقل[١]،يمكن الاستدلال به على الله،مع أن جنسه وهو الاعتقادات

يدخل في مقدورنا .ووجه الاستدلال به:إنه لا يخلو إما أن يكون من فعلنا فينا،أو من فعل أمثالنا.لا يجوز أن يكون من فعلنا،لأنه يقع أردنا إيقاعه أم كرهنا،ومتى أردنا إيقاعه لم يقع

ولا يجوز أن يكون من فعل أمثالنا،لأن القادر بالقدرة لا يفعل الفعل في الغير إلا باعتماد،والاعتماد مما لا حظ له في توليد الاعتقاد،لأنه لو كان كذلك لوجب إذا أعتمد أحدنا على صدر الغير أن يتغير حاله في الاعتقاد،ومعلوم أنه لا يتغير

٢- ومن جملتها حركة المرتعش والعروق الضوارب،فإنه يمكن الاستدلال بها على الله.والألم الزائد عند لسع العقرب،ووجه الاستدلال به على الله تعالى،هو أن مثل هذا القدر لو وجد من أقوى القادرين بالقدرة،لكان لا يتولد منه مثل هذه الآلام،فلابد من أن تكون من فعل فاعل مخالف لنا هو الله تعالى،ولا يجوز أن توجد من فعل بعض القادرين بالقدرة،أكوان تتولد منها مثل هذه الآلام،لأن القادر بالقدرة لا يفعل الفعل في الغير إلا بالاعتماد،ونحن لا نحس باعتماد معتمد علينا

٣-ومن جملتها الكلام الموجود في الحصى والشجر،فإن القادر بالضرورة لا يمكنه أن يفعل الكلام إلا بهذه الآلة المخصوصة أو ما يتشكل بشكلها

---

(١) انظر المصدر نفسه:ص٩١

وتفرق المعتزلة بين ما يشعر به الإنسان من الحركة الاختيارية والحركة الاضطرارية،فالاختيارية مرادة من الإنسان،مقدورة له،كمن يحرك يده بإرادته،أما الاضطرارية فلا دخل له فيها،كحركة المرتعش،وكالفرق بين الصاعد إلى فنار والساقط منه،لو لم يكن الإنسان خالقا لأفعاله،لكان تكليفه باطلا،فلا يصح عقلا أن يطالب بأن يفعل أو لا يفعل،ولا محل لأن يمدح أو يذم،ويثاب ويعاقب.وإذا خلق الله أفعال الإنسان،فهو لا يرضى عما فعل،ويغضب ويكره مما خلق ودبر. فأفعال العباد غير مخلوقة لله غير متعلقة بذاته،لأنها متعلقة بالإنسان هو محدثها،و من المستحيل أن يتعلق مفعول واحد بفاعلين،فأفعال العباد هي من جهة وتصرف العباد،والإنسان محدث لما يصدر عنه،فاعل له(فيلزمنا أن نمدح من يفعل الواجب، ونذم من يفعل الظلم والسرقة،لا يحسن منا مدح أحد على كونه وهيئته،ولا ذمه على طوله وصورته،وذلك من أدل الدلالة على أن هذه الأفعال من جهته تعالى)[1]

وصف المعتزلة العبد بأنه فاعل لأفعاله على الحقيقة،وليس على سبيل المجاز، ورفضوا أن يكون ذلك الوصف خاصا بالله،وقالوا في صراحة:أنهم يصفون غير الله بأنه فاعل على الحقيقة،وهو الإنسان الذي يخلق أفعاله

ويدرك أصحاب الفطرة السليمة أن الفاعل المختار تأتى أفعاله بحسب قصده ودواعيه هو،تنتفي هذه الأفعال بحسب كراهته لها،و الصوارف والموانع التي تمنعه من مباشرتها،وإذا كان وقوعها مشروطا بقصد الفاعل لها ودواعيه إليها،كما أن عدم وقوعها مشروط بكراهته لها والصوارف والموانع التي تصرفه عنها وتحول بينه وبينها،فهي فعله هو لا فعل غيره،ولو كان الغير هو الله سبحانه وأن الإنسان يفعل ما هو أكثر من الإرادة،بما يحل في جوارحه من الحركات والآلام والأصوات وكل ما

(1) المختصر في أصول الدين :القاضي عبد الجبار ،ص٢٣٨

شابهها من جنس ما يقدر عليه الإنسان ويفعله،كما يقدر على أفعال القلب كالفكر والإرادة والاعتقاد.

وقيام الإنسان بفعل ما،يتوقف على أمرين اثنين:

١- وجود المقومات المادية و المعنوية،هي أدوات الفعل و القدرة المكنونة داخل الأعضاء،تتم بها حركتها و توجهها لأداء الفعل المطلوب،والوسائل الخارجية اللازمة لولادة الفعل،كالقلم و الورق للكتابة.و المقومات المادية و المعنوية للفعل،الداخلية منها الموجودة في كيان الإنسان،أو الخارجية المتوفرة للفعل،كلها مخلوقه لله عز وجل.فاليد وما بها من شرايين و أعصاب و دماء و ما بداخلها من قوة تبعث على الحركة،والورق والقلم الذي يمسكه الإنسان بيده،وقابلية الورق للكتابة،كله من مخلوقات الله عز وجل،هذا معنى قولنا:إن الله هو الخالق لفعل الإنسان،أي الخالق للعناصر التي يتكون منها الفعل(لأنه إنما يعين تعالى العبد على الفعل الذي أراده منه وخلقه لأجله وهو الطاعة دون المعصية ، كما أن المعطي في غيره سيفا ليجاهد به لا

يكون معينا له على قتل المؤمن، وإن صلح السيف لذلك)[١]

ولا يعنى وجود كل هذه العناصر لدى الإنسان،بما فيها القوة السارية في أعضائه،أنه قد فعل شيئاً،وأن فعلاً ما قد هب بداخله منتقلاً من مرحلة الإمكان إلى الحدوث والتنفيذ!لأن تكامل هذه العناصر كلها لا يعني ولادة الفعل ووجوده في الواقع ،لأن الأمر الثاني لم يتحقق،وهو:

٢- توجه القصد إلى استخدام الأعضاء مع الأدوات الخارجية الأخرى،لإيجاد الفعل المطلوب وتنفيذه،هبة من الله متع بها الإنسان،و جعله بها مريدا مختارا.هذا الانبعاث هو العزم و التوجه،أو صرف القدرة إلى المطلوب،واتخاذ القرار.

---

(١) المختصر في أصول الدين :القاضي عبد الجبار ،ص٢٥٠

فتوجه قصد الإنسان إلى صرف قدرته إلى فعل ما،وعزمه على إنفاذه دون تأخير"هو في الحقيقة قدرة الله" أخضع الله له هذه العناصر،و أجرى ذلك الفعل على يديه. فمادة الفعل وعناصره بخلق الله(بما يتعذر على العباد،ولم يقع بحسب أحوالهم)[1]و حصوله و تنفيذه،ثمرة لقصد الإنسان وعزمه،فأفعال العباد تقع بحسب قصدهم (وإرادتهم وشهواتهم،وبحسب قُدرهم وعلومهم،وبحسب جهلهم وسهوهم،كالكتابة والصياغة والمشي والقيام،فهو فعلهم)[2]

وصف العبد بخالق أفعاله عند المعتزلة،لا يعنى الاختراع والإبداع على غير مثال سابق أو الإيجاد من العدم،لأن ذلك معنى الخلق الإلهي،بل معنى خلق العبد هو الفعل والصنع على أساس من التقدير والتخطيط السابق على التنفيذ،كما أن هذه القدرة التي منحها الله للعباد لا توجب استغناء العبد عن الله عز وجل،لأن الله سبحانه وتعالى هو الذي(يُقْدِرَه ويعطيه الآلات،ويزيل عنه الموانع،ويفعل فيه الصحة والسلامة،ويقوي دواعيه إلى الطاعة)[3]

ثانيا تعريف الفعل عند أهل السنة[4]:

صرف العبد قدرته و إرادته إلى الفعل:كسب

وإيجاد الله تعالى الفعل عقيب ذلك:خلق والمقدور الواحد داخل تحت قدرتين،لكن بجهتين مختلفتين،فالفعل مقدور لله بجهة الإيجاد،ومقدور للعبد بجهة الكسب

الفرق بين الكسب والخلق:

الكسب ما وقع بآله،والخلق لا بآله

الكسب مقدور وقع في محل قدرته،والخلق مقدور وقع في محل قدرته

---

(1) المختصر فئ أصول الدين :القاضي عبد الجبار:ص٢٣٣

(2) المصدر نفسه:ص٢٣٣

(3)التصدر نفسه :ص٢٣٨

(4) شرح العقائد النسفية:ص٨٤

الكسب لا يصح انفراد القادر به،والخلق يصح انفراده

قسم الأشعري أفعال العباد إلى قسمين:.

١-حركة الاكتساب،هي الأفعال التي يقصد العبد إليها بقدرته وإرادته(من غير أن يكون اكتسب الشيء على حقيقته بل الذي فعله على حقيقته هو رب العالمين)[١] مثل الذهاب و المجيء والإقبال والإدبار،وحركة الاكتساب هي موضع الخلاف بين العلماء

٢-حركة الاضطرار"الضرورة":هي ما حل عليه الشيء وأكره وجبر عليه،ولو جهد في التخلص منه وأراد الخروج عنه،و استفرغ في ذلك مجهوده،لم يجد منه انفكاكا، ولا إلى الخروج عنه سبيلا[٢]كضربات القلب،وحركة الدم في الشريان،وحركة المرتعش الخ وهذه مردها إلى الله تعالى،لا دخل للعبد في إيجادها

والفرق عند الأشعري بين الحركتين:يعلم الإنسان التفرقة بين الحالين من نفسه

وغيره علم اضطرار،لا يجوز معه الشك،فقد وجب إذا كان العجز في إحدى الحالتين،أن القدرة التي هي ضده،حادثة في الحال الأخرى

فإذا كانت القدرة في أحدى الحركتين،وجب أن تكون كسبا،لأن حقيقة الكسب أن الشيء وقع من المكتسب بقوة محدثة،ولافتراق الحالين في الحركتين،ولأن أحداهما بمعنى الضرورة وجب أن تكون الضرورة،ولأن الأخرى بمعنى الكسب،وجب أن تكون كسبا[٣]

وحركة الاكتساب وحركة الاضطرار من خلق الله عند الأشعري،ودليله على ذلك:أن الخلق في حركة الاضطرار وحركة الاكتساب واحد،فلذلك وجب إذا

---

(١) اللمع: الأشعري،ص٧٤

(٢) المصدر نفسه:ص٧٥

(٣) المصدر نفسه:ص٧٦

كانت أحدهما خلقا أن تكون الأخرى خلقا.ألا ترى أن افتراقهما في باب الضرورة والكسب لا يوجب افتراقهما في باب الحدث والكون بعد أن لم تكونا.فكذلك لا يوجب افتراقهما في باب الضرورة والكسب افتراقهما في الخلق[1]

([1]) المصدر نفسه:ص٧٦

المبحث الثالث

استدلال المعتزلة على حرية الإنسان

النظرية التي بني عليها المعتزلة مبدأ العدل:أن الله لا يكلف نفسا إلا وسعها،فلا يكلف الإنسان إلا بما لديه القدرة عليه،في الكفر أو الإيمان والطاعة أو العصيان،فمفهوم العدل يثبت للإنسان القدرة والإرادة حقيقة وواقعا،ليعلى استقلالية الفعل الإنساني بعيدا عن الجبر أو القهر

ونتيجة استقلال الفعل الإنساني القادر على الفعل والإيجاد،هو الثواب والعقاب جزاء وفاقا لما قدمه الإنسان من أعمال،وهذا خير مثال للعدل الإلهي ونفى الجور عن الذات الإلهية.هذا هو مفهوم المعتزلة الأخلاقي الذي وضح موقفهم النظري والعملي لعدل الله تعالى،وبه عرفوا بأهل العدل،أرادوا به توسيع سلطة العقل للدفاع عن حقوق الإنسان في الحرية والاختيار،هذا في الجانب الأخلاقي

وبالنسبة للجانب الديني كان الجدال العقلي بين الرافضين لفكرة الحرية وهم الجبرية والمؤيدين لها من جدال واسع،وضع المعتزلة في مكان بارز للداعمين لحرية الإنسان،هو أهم موضوعات الحضارة الإنسانية،التي لها أشد تأثير للحياة والتقدم ،وقد برهن المعتزلة على الحرية وتحديد المسؤولية الأخلاقية للإنسان،بالتواصل بين الاختيار والالتزام،والارتباط بين النظرية والعمل،من خلال الآتي:

١- الصلاح والأصلح

نظرية الصلاح والأصلح هي المقدمة الأولى،لإثبات إرادة الإنسان وقدرته المؤثرة في أفعاله،وقد اشتقها المعتزلة من أصل من أصولهم الخمسة هو العدل،ودليلهم عليه: (مادام الله عادلا فهو لن يفعل إلا ما هو أصلح لعباده،لأنه خلق العالم لغرض وغاية وحكمة،لأن العمل دون غاية تبرره ،أو

حكمة يتوجه إليها ويستهدفها يصبح عبثا)[1] (ولما كان الله حكيما عادلا،فإنه خلق كل شيء لإصلاح عالمه)[2]فالله يفعل كل ما فيه صلاح للعباد،ولكن أي صلاح،صلاح الدنيا أو صلاح الدنيا والدين.هذا موضع خلاف بين معتزلة بغداد ومعتزلة البصرة،البغداديون أوجبوا على الله فعل الأصلح للإنسان في دينه ودنياه،فالله يجود دائما بأقصى ما يقدر عليه لصلاح الإنسان،وإلا كان تعالى عن ذلك بخيلا ظالما(لأن تركه بخل إن علم بما هو الأنفع،وسفه أي جهل إن لم يعلم ،تعالى الله عن ذلك)[3]

أما البصريون فقد قصروا الصلاح فيما يخص الدين فقط،فالله الكريم لا يبخل عن عباده بما إذا فعله أتى العباد بالطاعة(لأنه تعالى لا يفعل مع عباده إلا ما ينفعهم،لأن أفعاله كلها حسنه)[4]

وجه القاضي عبد الجبار الصلاح نحو النفع ودفع الضرر بلا(وجوب فيهما إن لم يتعلقا بالدين)[5]ونحو الأعواض عن الآلام غير المستحقة،والثواب على مشاق التكليف،وكذلك الألطاف والأرزاق،هذا فيما يخص أمور الدين،أما ما يخص أمور الدنيا فيتولاها الله بعنايته الإلهية،التي يتفضل بها على عباده إن شاء

وفى الجمع بين وجوب الدفع الإلهي للطاعة في أمور الدين،والتفضل على عباده في أمور الدنيا،رد من القاضي على بشر بن المعتمر في قوله(أن لله ألطافا لو فعلها بالكافر لآمن،إلا أنه لم يفعل،لأن واجبه هو إزاحة علة

---

(1) المحيط بالتكليف:القاضي عبد الجبار،حققه عمر السيد عزمي،ص١٢٠،الدار المصرية للتأليف

(2)المغنى :القاضي عبد الجبار ،١٨/١٤ ،المؤسسة المصرية العامة١٩٩٧م

(3) انظر الأصول الخمسة :القاضي عبد الجبار،تحقيق عبد الكريم عثمان،ص٥١٩،مكتبة وهبة٢٠٠٦م

(4) انظر المغنى: القاضي عبد الجبار٣٢/١٤

(5) انظر شرح الأصول الخمسة :ص١٣٤

المكلف وتمكينه)[1]

٢- اللطف الإلهي

من أدلة المعتزلة على إثبات الحرية والاختيار،ونفى الجبر والقهر عن الإنسان،هو(كل ما يوصل الإنسان إلى الطاعة ويبعده عن المعصية.لأن الله تعالى لا يريد إلا السعادة والنفع لعباده،فبعثة الأنبياء للناس،إنما هو رشاد لهم وهدى نحو طريق الحق،مجنبا إياهم الذي يؤدى إلى فرقتهم وشتاتهم)[2](اللطف هو كل ما يختار عنده المرء الواجب ويتجنب القبيح،أو ما يكون عنده أقرب،إما إلى الاختيار ،أوالى ترك القبيح[3]فهو معونة وإنقاذ من الله،بدونهما يظلم الإنسان،والله سبحانه عادل،بالمؤمنين رءوف رحيم،لا يرضى لعباده الكفر،ولا يريد ظلما للعباد،فيفيض عليهم بكل ما إذا فعله أتى العباد بالطاعة

عند البغداديين ليس على الله تعالى إلزام بهداية الناس،فهو حر في فعله،فزعم بشر بن المعتمر ومن تابعه(أن عند الله لطفا،لو أتى به الكفار لآمنوا طوعا إيمانا يستحقون به الثواب الدائم،فوجبت جنات النعيم،فلم يفعله بهم)[4]إن اللطف لو وجب على الله تعالى لكان لا يوجد في العالم عاص،لأنه ما من مكلف،إلا وفى مقدور الله تعالى من الألطاف،ما لو فعل به لاختار الواجب وتجنب القبيح،فلما وجدنا في المكلفين من عصى الله تعالى ومن أطاعه،تبينا أن ذلك اللطف لا يجب على الله تعالى[5]

اللطف الإلهي عند البصريين واجب على الله،ولا سبيل إلى هداية الناس إلا به(لابد من أن يفعله الله تعالى ليكون مزيحا لعلة المكلف،ولكي لا ينتقض

---

(١) انظر المحيط بالتكليف:القاضي عبد الجبار، ص٣٧٤

(٢) المغنى :القاضي عبد الجبار١٣/٥١٤

(٣) شرح الأصول الخمسة :القاضي عبد الجبار،ص٥١٩

(٤) المصدر نفسه:ص٧٧٩

(٥) المصدر نفسه:ص٥٢٠

غرضه بمقدمات التكليف)[1]واختلف القاضي مع شيوخه المتقدمين الذين(يطلقون القول بوجوب الألطاف إطلاقا،ولا وجه لذلك)[2] لأن اللطف الإلهي

١- إما أن يكون متقدما على التكليف،ولا يجب هذا،لأنه ما ينبغي باللطف هو إزاحة علة المكلف،وهو لم يكلف بعد،فلا إلزام ولا ضرورة

٢- أو مقارنا للتكليف،ولا يجب أيضا،لأن أصل التكليف تفضل الله به ابتداء(فلا يجب ما هو تابع له أولى)[3]وليس من فرق أن يكون اللطف في الواجبات،أو في النوافل(فإنه تعالى كما كلفنا الواجبات،فقد كلفنا النوافل أيضا،فكان يجب عليه اللطف سواء كان اللطف في فريضة أو في نافلة)[4]

اللطف عند المعتزلة هو عون الهي،للدفع إلى الطاعة وتجنب المعصية،لذلك تتنوع معانيه باعتبارات متعددة،إذا اقترن بالطاعة فهو لطف،(وتمكين الغير من الفعل مع الإرادة فهو معونة)[5]ويسمى توفيقا(اللطف الذي يوافق الملطوف فيه الوقوع)[6]وإذا منع وعصم من الكبائر فهي العصمة(عبارة عن لطف يقع معه الملطوف منه لا محالة،حتى يكون المرء معه،كالمدفوع إلى أن لا يرتكب الكبائر ،وبهذا لا يطلق إلا على الأنبياء،أو من يجرى مجراهم)[7] أما إذا خص عامة الناس فهو هداية

عدد معتزلة البصرة كل هذه المفاهيم لتوثيق معنى اللطف الإلهي الذي يعنى أن بالرعاية الإلهية يقترب الإنسان من الحسن،ويبتعد عن القبيح،فوجب على الله تعالى اللطف.ووضع أبو الهذيل والنظام مبادئ

---

(١) الانتصار:أبو الحسين الخياط،ص٨٧،مكتبة الكليات الإسلامية
(٢) شرح الأصول الخمسة : القاضي عبد الجبار،ص٥٢٠
(٣)المصدر نفسه: ص٥٢١
(٤) المصدر نفسه: ص٥٢٢
(٥) المصدر نفسه:ص ٧٧٩
(٦) المصدر نفسه:ص٧٨٠
(٧) المصدر نفسه:ص ٧٨٠

أساسية،تمسك بها متأخرو المعتزلة،تنزع عن الإنسان الحرية والاختيار والإرادة،التي تبناها المعتزلة،لأن بدون اللطف تقيد إرادة الإنسان ويعطل فعله،وبدونه يفقد الإنسان الدافع الذي يبذل الإنسان أقصى ما في وسعه لفعل الطاعة وتجنب المعصية،والجبر الإلهي الذي يلزم الله ببذل جوده لإنقاذ العاصين،ويلغى المفهوم الحقيقي لمعنى الحرية والإرادة،هو سبب رفض معتزلة بغداد هذا المعنى

لأن مفهوم الدين و مبادءه هدفه،مصلحة الإنسان التي تحقق له الحرية والسعادة ،وتعلق فعل الإنسان بالفعل الإلهي يجرده من الإرادة والاستطاعة،ليلبسه الجبرية التي تضعف من مبدأ الثواب والعقاب،وبذلك لم يختلفوا كثيرا عن الجبرية.ويفسر معتزلة بغداد اللطف بمنحة إلهية،يوجهها الله لمن يشاء،الإنسان بها صاحب عقل مدبر،وإرادة فاعلة،لتحقق للإنسان حرية ومسؤولية،بقدر عزمه وتنفيذه للفعل

٣-القدرة والاستطاعة

من شروط حرية الفعل الإنساني،أن يتحقق للإنسان القدرة والاستطاعة،التي توفر له الإرادة الفاعلة،لتحقق له الاختيار بين الفعل والترك،وهى من أهم براهين المعتزلة على العدل الإلهي،ولتحقق الاستطاعة للإنسان لابد من الآتي:

سلامة البنية،وصحة الجوارح وخلوها من الآفات.يحتاج الفعل الإنساني إلى آلات وقدر وارتفاع حواجز،لأنه(إذا أراد الرمي والإصابة،فلابد له من قوس وآلة،وأن لا يكون بينه وبين المرمى حاجز،وأن يكون عالما،وأن يكون قويا ليبلغ الرمي بشدة اعتماده)[1]

هذا ما اشترطه البغداديون،وتعنى الاستطاعة لديهم،أن الله يخلق القدرة على الفعل أما عند البصريين فلا تحتاج الاستطاعة إلى شروط،لأنها قدرة

([1])المختصر:القاضي عبد الجبار،ص٢٣٨

حادثة للإنسان قبل الفعل،فلا تحتاج إلى سلامة بنية أو صحة جوارح(إذا أعطى الله جل وعز القدرة والاستطاعة للعبد،فقد مكنه بها من الأفعال أجمع،ويصح منه أن يفعل بها الخير والطاعة،كما يمكنه أن يفعل بها الشر والمعصية،فلذلك قلنا إنها مقدمة على الفعل،ليصح من القاعد أن يقدر على القيام ...ومن المكلف أن يقدر على الإيمان،بدلا من الكفر،فعله باختياره،لا على جهة الجبر والاضطرار)[١].والقدرة لو كانت مع الفعل لكان الكافر إنما يقدر على الكفر فقط دون الإيمان[٢] ولا يستوجب وجود القدرة قبل الفعل استغناء العبد عن الله،لأنه منحه(الصحة والسلامة،ويقوى دواعيه إلى الطاعة... ولو شاء أن يسلب ذلك أجمع حالا بعد حال،فكيف يصح أن يستغنى)[٣]

الاستطاعة عند معتزلة البصرة متقدمة على مقدورها،لكي لا يكلف الله مالا يطاق(ولوجب أن يكون تكليف الكافر بالإيمان تكليفا لما لا يطاق،إذ لو أطاقه لوقع منه،فلما لم يقع منه،دل على انه غير قادر عليه،وتكليف مالا يطاق قبيح،والله تعالى لا يفعل القبيح)[٤]

وفيما يختص بمسالة قدرة الإنسان على أعماله،ويوضحها المعتزلة بقولهم:إننا نشعر بحرية الاختيار،وإننا نجهل علم الله،وأن عدل الله يضطرنا إلى القول بهذه الحرية،وكل المسألة الأخلاقية متوقفة عليها

أما عن كيفية التوفيق بين علم الله و قدرته وإرادته،وحرية الاختيار عند الإنسان[٥](قدرة الله:ما يقدر الله عليه،قدرته مثل علمه،منبسطة على كل

---

(١) المصدر نفسه:ص٢٤٦
(٢) المصدر نفسه: ٢٤٧
(٣) المصدر نفسه: ص٢٥٠
(٤) شرح الأصول الخمسة:القاضي عبد الجبار،ص٣٩٦
(٥) المنية والأمل:القاضي عبد الجبار،جمعه أحمد بن يحي المرتضى،ص١١٣،دار المعرفة الجامعية١٩٨٥م

شيء)[1] (والإنسان عند المعتزلة يصبح بمحض إرادته مطيعا أو كافرا،ولا قدرة له - لله- في ذلك،وهذا يتفق تماما مع حكمة التكليف)[2]وعلم الله تعالى ليس صفة تأثير وإيجاد،إنما هو صفة كشف،وبالتالي فإن علم الله تعالى لا يحمل على المعاصي،ومن ثم لا يسلب قدرة الإنسان وإرادته الحرة[3] وتختلف إرادة الله سبحانه عن إرادة الإنسان،لأن(الفعل الإرادي للإنسان،يشمل إدراك غاية،ومشاورة،والله لا يعرف المشاورة،لأنها دليل على الضعف)[4]

أما إرادة الله عند المعتزلة،فلأن الله بسيط كامل،تكون إرادته(هي ذات الماهية،أعنى،أنها قديمة،لا متناهية وكاملة)[5])وأن الذات الإلهية،ذات واحدة،غير منقسمة،ولما كنا عاجزين عن إدراكها تصورنا فيها هذه الاعتبارات الذهنية،التي نطلق عليها اسم الصفات[6] بمعنى أن كل ما يخص الله من صفات داخل في الذات أو مع الذات غير مستقل عنها،فلا يكون إلا الله هو القديم،فليست الصفات متميزة عن الذات(بل هي الذات نفسها،تعبر عنها تارة بصفة،وتارة بصفة أخرى،بينما الذات هي واحدة،لا قسمة فيها ولا تمييز)[7]

إرادة الله ليست موجبة لأفعال العبد،(والذي يدل على أن إرادته فعله،لأنا نعلمه مريدا من حيث خاطب وأمر وأخبر،والمريد هو القاصد إلى الفعل،والمختار له على غيره،وقد يعلم أحدنا الشيء ولا يريده)[8]والذي يريده الله تعالى من أفعال عباده عند المعتزلة،كل ما أمر به وحث

---

(1) المصدر نفسه:ص١١٣
(2)المصدر نفسه:ص١١٤
(3)المصدر نفسه: ص٨٨
(4)المصدر نفسه:ص١١٦
(5) المصدر نفسه:ص١١٦
(6) المصدر نفسه:،ص١١١
(7)المصدر نفسه:ص١١١
(8) المختصر:القاضي عبد الجبار،ص٢٢٧

عليه،دون المعاصي و المباحات،والدليل على ذلك(أنه نهى عن المعاصى،فلا يجوز أن يكون مريدا لها،وقد ثبت أنه ساخطا لها وعلى فاعلها،فلا يجوز أن يريدها،كما لا يجوز أن يحبها)[1]

ولا يعنى حدوث المعاصي،وهو غير مريد لها،أن يكون مغلوبا ضعيفا،لأنه وقع في ملكه وسلطانه مالا يريده،لأن ذلك ما يقع من العباد أيضا،وهو ناه عنه وزاجر ،فلا يكون مغلوبا(و إذا لم يكن فيه تعالى محبة للمعاصي لهذه الدلالة،فكذا لا يجب أن يكون بفعلهم الطاعة قويا غالبا،وكذلك لا يجب لمعصيتهم أن يكون مغلوبا ضعيفا،وإذا لم يكن من حيث أمرنا بما لم يرد أن يكون أمرا لغلبه،فكذا لا يجب بفعلهم المعاصي أن يكون ضعيفا)[2]

وقد يريد الله ما لا يفعله العبد عند المعتزلة لسوء اختياره،مثل إرادته الإيمان من الكافر،فلا يعنى ذلك أن إرادة الله تعالى غير نافذة،لأن إرادته ليست(موجبة لأفعال العبد،فلا يمتنع أن لا يقع مراده منهم)[3]و إذا كان تعالى قد بعث الأنبياء،ليزيد الطاعات،وألزمنا أن نزيدها دون المعاصي،فكيف يريد هو المعاصي،فيخالف ما أمر به؟فإذا كانت إرادته موجبه،فكيف يأمر بما أراد خلافه[4]فلا يأمر الله بما أراد خلافه ،فهذا فعل القبيح،والله تعالى لا يفعل القبيح،ودليل ذلك(أن الله جل ذكره عالم بقبح كل قبيح،وعالم أنه لا حاجة به إلى فعل القبائح،بل هو غنى عنها،ومن هذه صفته لا يختار القبيح)[5]

٤- أفعال العباد

من دلائل حرية الفعل الإنساني،أن يكون للإنسان قدرة واستطاعة،توفر له

---

(1) المصدر نفسه:ص٢٢٧
(2) المصدر نفسه: ص٢٢٨
(3) المصدر نفسه:ص٢٢٨
(4) المصدر نفسه:ص٢٢٨
(5) المصدر نفسه:ص٢٣٥

الإرادة الفاعلة، التي تؤثر وتحقق في إيجاد الفعل للعبد،فأفعال العباد لم يخلقها الله تعالى،بل واقعة من جهتهم حادثة من قبلهم، يخلقها العبد بنفسه،لأنها:

١- تقع بحسب قصدهم وعلومهم وقدرهم،فلو أراد أحدنا البناء لم تقع الكتابة،ولو جهل الكتابة لم يصح أن تقع،ولو أراد حمل الجبال لم يقع[١]

٢- يمدحون على الحسن من فعلهم،ويذمون على القبيح منها،من يفعل الواجب يمدح،ومن يظلم أو يسرق يذم

٣- أفعال العباد تحتاج إلى آلات وقدر،و ارتفاع الحواجز(ولو كان من فعل الله تعالى لما احتاج إلى ذلك،لأنه تعالى فيما يفعله لا يحتاج إلى هذه الأمور)[٢] في أمره وترغيبه ومحبته ورضاه

٤- إن كان الله تعالى هو الفاعل لكل ظلم،لوجب ذمه،وأن يوصف بأنه ظالم،وهذا كفر[٣]

٥- لو خلق الله أفعال العباد(لبطل الأمر والنهى،وبعثة الأنبياء،والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر،وقبحت المساءلة والمحاسبة والمعاقبة....وكيف يحسن من الله تعالى المساءلة والمحاسبة،وجميع ما وقع من الأفعال هو الذي خلقه)[٤]

لا يعنى فعل العبد لأعماله عند المعتزلة،أن يكون شريكا لله،لأنه يفعل كما يفعل الله ،وإلا لزم (أن لا يكون العبد قادرا أصلا ولا عالما ولا حيا،لأن ذلك يؤدى إلى أن يكون مثلا لله)[٥] و يضاف الإيمان لله والدين وسائر الطاعات،ولم يخلقها الله،وهى من فعل العبد(لأنه أمر به وأعان عليه

---

(١) المصدر نفسه:ص٢٣٨
(٢) المصدر نفسه:ص٢٣٨
(٣) المصدر نفسه:ص٢٣٨
(٤) المصدر نفسه:ص٢٣٩
(٥) المصدر نفسه:ص٢٤٠

ولطف،كما يضاف أدب الولد إلى أبيه من حيث أدبه وهذبه وعلمه،فأما المعاصي فلا تضاف إلى الله،لأنه نهى عنها،وكره فعلها،وتوعد عليها العذاب)[1]

٥- قضاء الله وقدره

ما قدره الله من خير وشر،يوجب الرضا بالقدر خيره وشره،وهذا ليس معناه عند المعتزلة،أن الله عز وجل خالق لأفعال العباد،لأن إضافة الخير والشر من قضاء الله(لمخالفة الثنوية والمجوس،لأنهم زعموا أن الآلام والمضار والخلق القبيحة من المنظر،ليست من فعل الله،وهى من فعل الظلمة،وسموا ذلك شرا،وإنما يفعل اللذات والمنافع التي يسمونها خيرا،فوجب التبرى من قولهم هذا،بأن يضاف الخير والشر من قضائه وقدره إليه،على ما أطلقه المسلمون)[2]

ولا يراد بالشر عند المعتزلة إلا الأمراض وما شاكلها،لأنه منه تعالى(يفعله لمصالح الخلق،فيكون نعما في الدين،ويكون أنفع للعبد من الصحة والسلامة،إذ نفع الدين أعظم من نفع الدنيا،ليس المراد بذلك فعل الزنا والسرقة والظلم والفواحش،لأن ذلك لو وجب الرضى به،لصح أن يخصه بعينه،ويقول:إنا نرضى بالزنا والفواحش ،ونقول:أن ذلك من قضاء الله،فلابد من الرضى به،وذلك كفر من قائله)[3]ويستحق العبد الثواب من الله تعالى إذا أطاعه،لأنه(ألزمه الأمور الشاقة،فلولا انه يستحق بها الثواب،لقبح منه أن يوجبها على ما فيها من المشقة)[4]ويستحق العبد العقاب إذا عصى فيما كلف(لأنه لولا أنه يستحق العقاب بترك الواجب،لم يحسن منه تعالى إيجابه،كما لا يحسن منه إيجاب النوافل التي لا ضرر في

---

(١)المصدر نفسه:ص٢٤٠
(٢) المصدر نفسه:ص٢٤١
(٣) المصدر نفسه:ص٢٤١
(٤) المصدر نفسه:ص٢٥٧

تركها)[1]

تكليف من يعلم الله أنه يكفر،عند المعتزلة حسن

يحسن من الله تكليف من يعلم أنه يكفر،كما يحسن من الله تكليف من يعلم أنه يؤمن(لأنه قد فعل بذلك من التعريض والألطاف والتسهيل وغير ذلك،مثل الذي فعله بهذا،فلو لم يحسن ذاك لم يحسن هذا)[2]ولا يجوز أن يصير التكليف من الله نعمة بقبول المكلف،لأنه يوجب أنه تعالى صار منعما بإيمان العبد،ولولاه لم يكن منعما [3] ويجوز أن يؤمن الكافر،لأنه قادر علي الإيمان(ويصح منه فعله،وإنما لا يقع منه فعله بأن لا يختاره،كما لا يقع من الله تعالى إدخال أبى لهب الجنة،لا لأنه لا يقدر عليه ولا يجوز منه،لكن لأنه لا يختار ذلك)[4]ولا يجوز المعتزلة الإيمان من أبى لهب،لأن الله سبحانه وتعالى علم واختار ألا يؤمن،وليس لأنه غير قادر على ذلك. ويجب أن يلطف الله تعالى للمكلف،لأنه(إذا كلف فغرضه تعريض المكلف للثواب، فلابد أن يمكنه بسائر وجوه التمكين من قدرة وآله صحة،وإذا علم أنه يختار الإيمان عند أمر من الأمور،فلابد من أن يفعله،و إلا كان مستفسدا)[5]

فمذهب المعتزلة:أن الإنسان خالق لفعله،يوجده بقدرته وإرادته،مستقلا عن قدرة الله وإرادته،والله سبحانه لا يريد من العبد المعاصي،وهى تقع من العبد بإرادته وحده ويترتب على ذلك،إمكان وقوع ما لا يريده الله سبحانه وتعالى في ملكه،وهو حكيم لا يصح أن يفعل عبثا،و خلقه للعالم بلا غرض ولا حكمة،نوع من العبث،لا يجوز عليه،بل إن(إرادته لاختراع الخلق إنما حسنت،لأنها إرادة لخلقهم لينفعهم،أو إرادة لخلق ما ينفع به،أو إرادة لخلق

---

(1) المصدر نفسه :ص٢٥٧
(2) المصدر نفسه:ص٢٥٨
(3) المصدر نفسه:ص٢٥٨
(4) المصدر نفسه:ص٢٥٨
(5)المصدر نفسه:ص٢٥٩

الشيء للأمرين جميعا)[1]

والحكمة من خلق العالم،إيصال المنفعة لمن في هذا العالم،والإنسان أكرم من خلقه الله عز وجل على الأرض(وَلَقَدۡ كَرَّمۡنَا بَنِيٓ ءَادَمَ)[الإسراء: ٧٠]والنفع المقصود إيصاله لهذا الإنسان هو التكليف.لأن التكليف نوع من المنفعة التي يعرضها الله سبحانه وتعالى على الإنسان،وإن لم يستطع القيام بأفعاله مستقلا عن الله سبحانه وتعالى،لم يكن للتكليف معنى على الإطلاق،ويكون الفاعل على الحقيقة هو الله سبحانه وتعالى،ويكون ثوابه أو عقابه للعباد على شيء لم يفعلوه عبثا.وقد استدل المعتزلة بالعديد من آيات القرآن الكريم على حرية الإنسان في خلق أفعاله،منها على سبيل المثال:

١- آيات تثبت للإنسان الإرادة الحرة،الاختيار والقدرة على الفعل،وأنه خالق لفعله كقوله تعالى:(فَمَن شَآءَ فَلۡيُؤۡمِن وَمَن شَآءَ فَلۡيَكۡفُرۡ)[الكهف: ٢٩](فقد فوض الأمر في ذلك إلى اختيارنا.فلولا أن الكفر والإيمان متعلقان بنا و محتاجان إلينا،وإلا كان لا معنى لهذا الكلام)[2]

٢- آيات تشير إلى أنه سبحانه وتعالى لا يريد المعاصي،وإذا وقعت فبخلق العبد لا بخلق الله تعالى منها قوله تعالى:(وَمَا خَلَقۡتُ ٱلۡجِنَّ وَٱلۡإِنسَ إِلَّا لِيَعۡبُدُونِ) [الذاريات:آية٥٦](وهذا يدل على أن الله تعالى لا يريد من

(١) المغنى في أبواب العدل والتوحيد:القاضي عبد الجبار ١٢٧/١١
(٢) شرح الأصول الخمسة:القاضي عبد الجبار،ص٣٦٢

العباد إلا العبادة و الطاعة.....ويدل أيضا على أن هذه الأفعال محدثة من جهتنا ومتعلقة بنا)[1]

٣- آيات تنزه الله سبحانه عن خلق النقائص كقوله تعالى:(مَّا تَرَىٰ فِي خَلۡقِ ٱلرَّحۡمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٖۖ)[الملك:٣] إن التفاوت إما أن يكون من جهة الخلقة أو من جهة الحكمة (لا يجوز أن يكون المراد به التفاوت من جهة الخلقة لأن في خلقة المخلوقات من التفاوت ما لا يخفى،فليس إلا أن المراد به التفاوت من جهة الحكمة ...إذا ثبت هذا لم يصح في أفعال العباد،أن تكون من جهة الله تعالى،لاشتمالها على التفاوت وغيره)[2] أخبر سبحانه وتعالى أن لا تفاوت في خلقه،وأن أفعاله التي خلقها كلها حسنة.وأن من أفعال العباد ما يشاهد فيه التفاوت والخلل،و من أفعال العباد القبيح،ما يدل على أن تلك الأفعال هي من العباد أنفسهم،لا من خلق الله عز وجل.

٤- آيات تنسب المعاصي إلى العباد،كقوله تعالى:(جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ)[الأحقاف:آية١٤](جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ) [التوبة:آية٨٣]فلولا أنا نعمل ونصنع،وإلا كان هذا الكلام كذبا،وكان الجزاء على ما يخلقه فينا قبيحا[3]

أصل مذهب المعتزلة بحرية الإنسان

---

(١) المصدر نفسه:ص٣٦٢
(٢) المصدر نفسه:ص٣٥٥
(٣) المصدر نفسه:ص٣٦١

قول المعتزلة بحرية الإنسان في أفعاله مصدره مفهوم العدل الذي يحسمون به قضية خلق العبد لأفعاله،فلو كانت من خلق الله لأصبح التكليف الإلهي وبعثة الرسل والأنبياء نوعا من العبث،والتسليم بالجبر نتائجه أن دعوة النبي صلى الله عليه وسلم لمشركي قريش دون فائدة،لأن الله خلق الكفر فيهم،فمنعهم من الإيمان،ومفهوم الحرية يمنع أي تصور جبري في فعل الإنسان،و يسلب الظلم عن الله تعالي،لأن للإنسان إرادة مستقلة سابقة على فعله المراد،فهو يريد ثم يفعل،هذه الإرادة تصاحب أفعاله الاختيارية،بين ما يفعل أو لا يفعل.

بني المعتزلة أدلتهم العقلية على الشعور النفسي لدى الإنسان بحريته وقدرته على الاختيار والتمييز بين حركاته الاختيارية الممكنة وحركاته الاضطرارية،التي لا دخل له بها،وعلى مبدأ(معلوم أن الله يحب الإيمان،ولا يرضى الفساد،ولا الكفر لعباده، وعلى ذلك يكون كل ما في الوجود من معاص،واقعاً بدون مشيئته وإرادته وخلاف أمره،فلا يكون الله عندهم مريداً لغير ما أمر به)[1]و لا يكون الله هو الفاعل المباشر لما يفعله الناس من شرور،والعبد هو من يخلق فعل نفسه،و الله لم يخلق الكفر ولا المعاصي ولا يريدها،لأنها قبيحة،لذلك أوَّلوا جميع الآيات والأحاديث المعارضة لمذهبهم

وأوجب المعتزلة على الله أن ينفذ وعده ووعيده،فقد وعد المطيعين بالثواب،عن طريق الاستحقاق لا على سبيل التفضل من الله،وتوعد العاصين بالعقاب،فالوعد والوعيد كالعقد بين طرفين،الله تعالى والإنسان،لا يجوز لأي طرف أن يخل به. لقد منح الله العبد القدرة على الفعل وتركه،بإرادته الحرة،حتى المتولدات هي عن فعل الإنسان بقدرة أحدثها الله فيه،بما يعنى أن فعل الإنسان فطرة فطر الله الناس عليها.

([1]) رسالة الاحتجاج بالقدر لابن تيمية ضمن الفتاوى٨/٨٤٠

أكد المعتزلة على حرية الإنسان في أفعاله،وأن لديه اختياره المطلق،منحه الله القدرة على الفعل وتركه،يخلق أفعاله بإرادته الحرة،وينسب المعتزلة المتولدات عن فعل الإنسان،إلى تلك القدرة التي أحدثها الله فيه،ما يعني أن القدرة الإنسانية على الفعل والتأثير،هي فطرة بحكم قوانين الخلق،وقالوا صراحة:لا فعل للعباد إلا الإرادة،و سائر الأفعال تنسب إلى العباد على أنها وقعت منهم بالطبع(ففي الناس من علقها بالطبع على ما قاله أبو عثمان الجاحظ في أفعال الجوارح والمعرفة،ولم يجعل الواقع عند الاختيار سوى الإرادة دون الحركات وما شاكلها)[1]

بني علماء المعتزلة رأيهم في أفعال العباد على الآتي:

١- أنّ اللّه تعالى حكيم وعادل،والعدل ضد الظلم،فالله منزه عن أن ينسب الظلم إليه،فلا ينسب إليه شر ولا ظلم

٢- إن أفعال الله تعالى لا تفاوت فيها من حيث الحكمة،لا من حيث أصل الخلق،وأفعال العباد متفاوتة فيها العدل والظلم،فلا يصح أن تنسب إلى اللّه تعالى

٣- الله تعالى منزهٌ عن القبيح،ونسبة أفعال العباد إلى اللّه تستلزم نسبة القبائح إليه،تعالى الله عن ذلك

٤- أسند القران الكريم أفعال العباد في الكثير من الآيات إلى العباد،وأنها غير مخلوقة فيهم،وهم المحدثون لها على الحقيقة،والله أقدرهم عليها،ولا محدث لها سواهم،وأفعال العباد محتاجة إليهم لحدوثها

٥- إن القاضي عبد الجبار في تفسيره لقوله تعالى:(فَمَن شَآءَ فَلۡيُؤۡمِن وَمَن شَآءَ فَلۡيَكۡفُرۡ)[الكهف : ٢٩]ذكر أن الله(قد فوّض الأمر في ذلك

([1]) شرح الأصول الخمسة:القاضي عبد الجبار،ص٣٨٧

إلى اختيارنا.فلولا أن الكفر والإيمان متعلقان بنا محتاجان إلينا،وإلا كان لا معنى لهذا الكلام)[1]

ومعنى التفوّيض:أن الله ترك أفعال العباد لحالهم يفعلونها مستقلين،دون أن يكون له سلطان على أفعالهم،بعد أن خلق العالم،وجعل فيه لكل شيء سببا،بما يعنى أن العبد يحتاج إلى اللّه تعالى في أصل وجوده وقدرته،ثمّ يكون العبد مستقلاً في استخدامه هذه القدرة في فعل الأوامر وترك النواهي

لم ينف علماء المعتزلة صلة الله كلية بأفعال العباد،وإنما قيدها القاضي عبد الجبار بالطاعات،فذكر أنها من جهة الله،بمعنى أنه أعان العباد عليها،ولطف بهم ووفقهم،وعصمهم عن خلافه

العبد مستقل في إيجاد أفعاله وفق مشيئته وإرادته،تسند إليه بشكل تام ومستقل،لا صلة بين فعل العبد وربه،سوى القدرة التي أودعها الله فيه،بما يعنى أنه أقدره على

خلق أفعاله

فوّض الله إلي العبد الاختيار،وطلب منه أن يستعمل قدرته في الخير لا في الشر،و من خلال التفويض، أكد القاضي عبد الجبار على العدل الإلهي،ونزه الله أن ينسب إليه ما يصدر عن العباد من قبائح

دافع القاضي عن اختيار الإنسان،وقدرته البشرية لتحمّل المسؤولية من أجل استنهاض المظلومين لاسترداد حقوقهم من أي سلطان جائر

بالتفويض رفض القاضي عبد الجبار المذهب الجبري الذي ينفى أي مسؤولية للعبد عن فعله،وأثبت استقلاله وحرية اختياره من خلال:أنه لو لم يكن العبد حرا مستقلا في إيجاد فعله،لما جاز عقلا التكليف بالأوامر والنواهي،ولما استحق العبد المدح والذم والثواب والعقاب على فعل غير صادر منه.

([1])المصدر نفسه:ص٣٦٢

ومما يؤخذ على رأي القاضي :

١-أنــه جعـل الممكـن"العبـد" لا يحتـاج إلـى الواجـب "الله"إلا لإيجـاده فقط،وعندما يحدث يستغني عن الواجب،وهذا قلب للحقائق،لأن الواجب هو الغنـى دائمـا،والممكن هـو المحتـاج دائما،قبـل وجـوده وبعـد وجـوده(يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ)[فاطر:آية١٥]

٢-لا يشترط في صحة التكليف أن يكون الإنسان مستقلاً استقلالا تاما في فعله،فمناط التكليف وأساس صحته،صدور الفعل من العبد بقدرته واختياره فحسب.

٣- تستلزم نظرية المعتزلة الاعتقاد بوجود خالقين مستقلين،أحدهما اللّه تعالى خالق للعالم،والثاني الإنسان يكون خالقاً مستقلاً لأفعاله الاختيارية،دون احتياج إلى اللّه تعالى،وإن كان هذا الكلام رد عليه علماء المعتزلة من قبل،بأن معنى الخلق لله لديهم يختلف عن معنى الخلق للعباد

٤- قد يؤدى قول المعتزلة شعور الإنسان بالغنى عن الله،فيظن أنه غير محتاج إليه،فيتكاسل في التوكل عليه والاستعانة به.وهذه النظرية تقلل من قدرة الله وسلطانه على ملكه،بما يعنى سلب تأثير الله بالتوفيق أو الخذلان في أفعال العباد

المبحث الرابع

المتولدات(ما نشأ عن السببية)

طرح علماء المعتزلة قضية التوليد ليثبتوا بها حرية الإنسان وقدرته في إيجاده لفعله الاختياري،ليستحق أن يحاسب عليه،من خلال توضيح الفرق بين "سببية الله" وجبرية قوانينه الكونية،وبين "سببية الإنسان"ومدى تأثيرها على فعله،في مقابل أحادية الموقف الذي اتخذه أصحاب المذهب الجبري،الذين فسروا الأشياء ونسبوها كلها إلى ما وراء الطبيعة،فلا تأثير ولا سلطة إلا لله،فإذا كان الفعل الإنساني عند المعتزلة من خلق الإنسان نفسه،فماذا عن الأفعال التي تتولد عن فعل الإنسان،كحركة اليد التي تولد عنها حركة المفتاح،فقد تعلق قصد الإنسان بحركة اليد،وقد يتعلق قصده بحركة المفتاح وقد لا يتعلق،لأنه لو أراد عدم تحرك المفتاح ما تحقق قصده،كان ذلك سبب الخلاف بين علماء المعتزلة بين إسناد الفعل المترتب على فعل العبد إلى العبد نفسه أو عدم إسناده،لأنه فقد شرط القصد وتأثير قدرة العبد على الفعل،فالتوليد يوجب لفاعل الفعل فعلا آخرا،بقصده أو من غير قصده

التولد: هو الفعل الصادر من الفاعل بوسط[1]فعل الإنسان المباشر هو الفعل الذي يفعله الإنسان في جسمه بإرادته وقصده،أما إذا أثر فعل الإنسان في جسم آخر فهذا هو التوليد،فإذا رمى إنسان سهما فقتل المرمى،هل القتل من فعل الرامي أو لا؟الرمي فعل الإنسان بيده،وهى جزء من جسمه،فماذا عن القتل المتولد من رمى الإنسان الذي يحدث في جسم غيره،يناقش المعتزلة

(1) المعجم الفلسفي:جميل صلبيا٢٦٧/١،بيروت ١٩٧١م

التولد،وهو هنا القتل الناشئ عن رمى السهم،لإثبات قدرة الإنسان وإرادته الحرة في خلق فعله،من خلال طرح هذه التساؤلات :

١- الفعل الإنساني من خلق الإنسان،فماذا عما يتولد عن هذا الفعل؟هل من صنع الفاعل؟فإذا ضرب إنسان إنسانا آخرا،ففعل الضارب يتولد عنه ألما يحسه المضروب،ورامي السهم،الرمي فعل الرامي،لكن ماذا عن القتل المتولد عن الرمي؟ تنوع الرد عند علماء المعتزلة إلى:من نسب الفعل المتولد إلى الإنسان،ومن نسبه إلى الطبع وإيجاب الخلقة،ومن نسبه إلى الله تعالى،ومن نسب البعض لله و البعض للإنسان

بشر بن المعتمر أحدث القول بالتوليد وأفرط فيه،حتى أجاز أن تحصل جميع الإدراكات متولدة من فعل العبد،إذا كان سببها فعل العبد(فيقدر على فعل الألوان و الطعوم و الاراييح والحر والبرد واليبس والبلة واللين والخشونة،وجميع هيئات الأجسام)[١]

هذه رواية ابن الروندي عن بشر يصححها أبو الحسين الخياط بالآتي(ما حكاه عنه من فعل هيئات الأجسام،مما يستحيل عند بشر أن تقع من فعل غير الله،وإنما زعم بشر أن ما كان من الألوان يقع بسبب من قِبَله فهو فعله،فأما ما لا يقع بسبب من قِبَله فذلك لله،ليس له فعل فيه)[٢]

وهذا يتفق مع قول القاضي عبد الجبار(الذي عندنا أن كل ما كان سببه من جهة العبد،حتى يحصل فعل آخر عنده وبحسبه،واستمر الحال فيه على طريقة واحدة،فهو فعل العبد،وما ليس هذا حاله،فليس بمتولد عنه،ولا يضاف إليه على طريق الفعلية)[٣].والأصل في ذلك،أن ما ينطبق على الفعل المباشر ينطبق على المتولد(إنما نثبت المبتدأ فعلا لنا،لوقوعه بحسب

---

(١) الانتصار:أبو الحسين الخياط،ص٨٦
(٢) المصدر نفسه:ص٨٦
(٣) المحيط بالتكليف:القاضي عبد الجبار:ص٣٨٠

أحوالنا ودواعينا،وهذا قائم في المتولد،لأن الكلام والكتابة والآلام وغيرها،تقع بحسب ما نحن عليه من الأحوال،فيجب أن تكون أيضا فعلنا)[1]

ميز أبو الهذيل بين كل ما تولد عن فعل العبد ويعلم كيفيته فهو فعله(كالألم الحادث من الضرب،وذهاب الحجر عند فجعه له-دفعه-....أما اللذة والألوان و الطعوم والاراييح والحرارة والبرودة....والعلم الحادث في غيره عند فعله،فذلك أجمع عنده فعل الله سبحانه)[2] ومالا يعرف كيفيته هو فعل الله،والإدراك والعلم الحادث يبدعهما الله في العبد،ليسا من فعل العبد

ومعمر قسم فعل العبد إلى فعل النفس وسماها "إنسانا" وبين فعل الجسد،وذكر أن فعل النفس(هو الإرادة فحسب،والنفس إنسان،ففعل الإنسان هو الإرادة،وما سوى ذلك من الحركات والسكنات و الاعتمادات،فهي من فعل الجسد)[3]بمعنى أن المتولدات فعل الله تعالى بإيجاب الخلق(إن المتولدات أجمع،وكذلك جميع الأعراض،فهي فعل الأجسام الموات بطباعها،ولا فعل لله إلا نفس المحل)[4]

وعلق أبو عثمان الجاحظ أيضا المتولدات بالطبع(في أفعال الجوارح والمعرفة،ولم يجعل الواقع عند الاختيار سوى الإرادة دون الحركات وما شاكلها)[5]بني الجاحظ رأيه على أن المعارف كلها ضرورية طباع،وتحصل أفعال العبد منه طباعا،لأنه أثبت(الطبائع للأجسام كما قال الطبيعيون من الفلاسفة،وأثبت لها أفعالا مخصوصة بها)[6]

والنظام عنده أفعال العباد كلها حركات فقط،كما نسب الفلاسفة الحركة إلى

([1])المصدر نفسه:ص٣٨١

([2]) مقالات الإسلاميين:الأشعري،ص٢٢٥

([3]) المنية والأمل:القاضي عبد الجبار،ص١٦٩

([4]) المحيط بالتكليف:القاضي عبد الجبار،ص٣٨٠

([5]) شرح الأصول الخمسة:القاضي عبد الجبار ،ص٣٨٧

([6]) المنية والأمل:القاضي عبد الجبار،ص١٧٤

الكم والوضع و الأين و المتى وغيرها من المقولات(فالكون حركة اعتماد والعلوم والإرادات حركات النفس،ولم يرد بهذه الحركة حركة النقلة،وإنما الحركة عنده مبدأ تغير ما)[1] فتكون المتولدات فعل الله تعالى بإيجاب الخلقة،لأن(كل ما جاوز غير حيز الإنسان،فهو من خلق الله تعالى بإيجاب الخلقة،بمعنى أنه طبع الأجسام على حد تندفع أو تذهب)[2]

قول النظام:إن المتولدات من أفعال الله بإيجاب الخلق[3]فيه اتفاق مع مذهب أهل السنة في شيء،واختلاف في شيء آخر،فذكر البغدادي:(مصيب النظام عندنا في قوله أن الله خالق المتولدات،ومخطئ في دعواه إيجاب الخلقة،على معنى أن الله طبع الحجر على ألا يقف في الهواء،لأن وقوفه في الهواء جائز غير مستحيل عندنا)[4]،فالحركة عند النظام فعل الإنسان،لا يفعلها إلا في نفسه،وما ليس بحركة ليس فعله(والحوادث التي تحدث في الجمادات،فإنها تحصل فيها بطبع المحل)[5]

وعند ثمامة بن الأشرس المتولدات أفعال لا فاعل لها(فإنه جعل هذه الحوادث ما عدا الإرادة حدثا لا محدث له)[6]اعتقد ثمامة في كثير من الحوادث،إنها لا تحتاج إلى محدث كالمعرفة،فإنها متولدة من النظر،وهو فعل لا فاعل له كسائر المتولدات التي لم يمكنه إسنادها إلى فاعل أسبابها(حتى يلزمه أن يضيف الفعل إلى ميت،مثل ما إذا فعل السبب،ومات ووجد المتولد بعده،ولم يمكنه إضافتها إلى الله تعالى،لأنه يؤدى إلى فعل

---

(1) المصدر نفسه:ص١٥٩

(2) المحيط في التكليف:القاضي عبد الجبار،ص ٣٨٠

(3) الفرق بين الفرق:البغدادي،حققه محمد محي الدين عبد الحميد،ص١٠٣،دار الطلائع٢٠٠٥م

(4) أصول الدين:البغدادي،حققه أحمد شمس الدين،ص١٥٩ ،دار الكتب العلمية٢٠٠٢م

(5) شرح الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار،ص٣٨٧

(6)المصدر نفسه:ص٣٨٨

القبيح،وذلك محال،فتحير فيه،قال:المتولدات أفعال لا فعال لها)[1]
والاسكافي عرف التولد:كل فعل يتهيأ وقوعه على الخطأ،دون القصد إليه والإرادة له فهو متولد،وكل فعل لا يتهيأ إلا بقصد،ويحتاج كل جزء منه إلى تجريد وعزم وقصد إليه وإرادة له،فهو خارج من التولد داخل في حد المباشر[2]

ميز الاسكافي بين نوعين من الأفعال الفعل المباشر"بقصد"هو فعل إرادي يأتي بالعزم الذاتي للإنسان،والفعل غير المباشر"بغير قصد"هو المتولد.هو فعل غير إرادي لا يقدر الإنسان على تركه أو اجتنابه،يتخطى مسؤولية الإنسان بنسبة البعض إلى الله تعالى،أو بنسبته لقوانين الطبيعة،ودليله أن المتولد لا يأتي بحسب حال وإرادة و دواعي الإنسان

رأى القاضي عبد الجبار في المتولدات:.

طرح القاضي عبد الجبار من متأخري المعتزلة،مسألة الخلاف بين الحق الذاتي للإنسان الذي يكفل له الحرية لخلق فعله،وبين حق الملكية لله تعالى لأنه لا فاعل في الوجود إلا الله،ولا يحدث في ملكه إلا ما أراد،فنحن بين سببية الإنسان وسببية الله تعالى لخلق الأفعال،و بين أمارة المتولد(الطريقة التي بها تعرف أن الشيء يولد،أن يحصل غيره بحسبه،وأمارة تولده أن يحصل بحسب غيره)[3]فالفعل الذي صدر عن الإنسان،ينتج عنه فعلا آخرا،لولا الفعل الأول المبتدأ،ما حدث الفعل الثاني المتولد الذي وقع ووجد بحسب وبسبب الفعل الأول

قسم القاضي أفعال العباد باعتبارات متعددة :.

---

(1) المنية والأمل:القاضي عبد الجبار،ص١٧١
(2) مقالات الإسلاميين:الأشعري،تحقيق نواف الجراح،ص٢٢٨،دار صادر ،بيروت
(3)المحيط بالتكليف:القاضي عبد الجبار،ص٣٨٩

الأول،من حيث السببية:إلى المبتدأ"المباشر"والمتولد[1]

ذكر أن ما يجعل الفعل متولدا أن يقع بحسب فعل آخر،حتى أنه ربما تعذر إيجادنا له إلا كذلك.الفعل المبتدأ:هو ما تعذر الإشارة إلي شيء يقع هذا بحسبه نجعله واقعا ابتداء

الثاني،من حيث محل القدرة،فلا تخرج جملة المتولدات عن أقسام ثلاثة[2]

١-ما لا يصح وجوده إلا في محل القدرة،كما في النظر والعلم

٢- ما يصح وجوده في غير محل القدرة،كما في الحركات الموجودة في الأجسام عن الاعتماد الذي نفعله في أيدينا

٣-ما يكون بين محل القدرة وبين غيره،كالتأليف الذي يصح وجوده بين محلين،ما يتولد عن الاعتماد من الحركات في الأجسام النائية

الثالث،من حيث القدرة الإنسانية قسم أفعال العباد إلى:أفعال القلوب وأفعال الجوارح،مثل لأفعال القلوب:بالإرادة والكراهة والظن والفكر"النظر"ولا يحصل شيء منها مسببا،أي بالتوليد إلا العلم

ومثل لأفعال الجوارح:بالآلام والتأليف والأصوات والأكوان والاعتماد،أثبت فيها جميعا التوليد

ثم ذكر أن في أفعال القلوب والجوارح الآتي:

١- ما لا يصح منا أن نفعله إلا بسبب أي متولدا،وهو الصوت والألم والتأليف(و جميع التأليف لا يقع إلا بسبب هي المجاورة،وبهذا يثبت لنا أن الصوت متولد وكذلك الألم)[3]

٢- في أفعالنا ما يصح أن نفعله ابتداء وبسبب،وهو الاعتماد والكون والعلم

---

(١) المصدر نفسه:ص٣٩٢

(٢) المصدر نفسه:ص٣٥١،٣٥٢

(٣) المصدر نفسه: ص٣٩١

،والاعتماد تؤثر أحدى الظاهرتين العرضيتين على الأخرى بقدرة الله،ويقصد به القاضي أن يحصل المتولد في غير محل القدرة،فهو معلق على القادر،ويسمى عند البعض طبعاً،كالذي يحدث في الحركات والظواهر المنفصلة عنا وعن أي فاعل مختار،مثل ما يحصل من إحراق النار التي تولد التفريق(وكذلك فيما في الماء من الثقل الذي يوجب النزول،إلى ما شاكل ذلك،بعد أن نجعل هذه الأمور معلقة على فاعل مختار،يصح منه أن يمنعها من التوليد والإيجاب)[١]

فقد يكون المتولد في محل القدرة كالمباشر،وقد يتعدها،فإن كان مباشرا لا يصح أن يتجاوز محل القدرة،و صحة ذلك(أن العلم المتولد عن النظر لا يتعدى محل القدرة،بل يوجد فيها من حيث لم يختص بجهة كما نقول في الاعتماد،وكذلك فالتأليف يوجد في محل القدرة كما يوجد في غيرها وهو متولد،والاعتماد قد يحصل في محل القدرة مع أنه متولد،كما إذا رمى أحدهما حجرا إلى حائط صلب،فيتراجع بالصكة- بالضربة-،فما يوجد من الاعتماد في كفنا هو متولد،وإن كان في محل القدرة،وكذلك لو رمى حجرا فدفعه إلى يده قادر آخر)[٢]

٣- وفى أفعالنا مالا يصح أن نفعله إلا مبتدأ،هو الإرادة والكراهة والظن والفكر"النظر"(وما كان مبتدأ من الأفعال من نحو الإرادة وغيرها،لا يصح وجوده إلا في مثل بنية القلب)[٣]

وقد يحتاج الفعل المتولد إلى شروط،ترجع هذه الشروط تارة إلى الوجود،وتارة أخرى إلى الإيجاب(النظر مولد للعلم،فالشرط في توليده له

---

(١) المصدر نفسه:ص١٠٢

(٢) المصدر نفسه:ص٣٩٢

(٣) المصدر نفسه:ص٣٩٤

وإيجابه،هو أن يعلم الناظر الدليل على الوجه الذي يدل،والشرط في وجوده أن لا يكون عالما بالمدلول،لأنه لو علمه لتعذر عليه النظر)[1]

النظر يولد العلم،والكون يولد التأليف،والاعتماد يولد الاعتماد(و ما يتولد عن الكون من نحو التأليف والألم،فالشرط في وجود التأليف أن يكون المحلان متجاورين،والشرط في توليده له أن يكون حادثا- أعنى الكون- فإنه إذا كان باقيا ففيه خلاف هل يولد أم لا يولد؟و أما في الألم فعندنا أن في وجوده يكفى مجرد المحل)[2]

والصوت شرط توليده الصكة"الضربة"(وذلك ليس بشرط في الوجود عندنا،فإنه يجوز أن يوجد من جهة الله تعالى ابتداء،في محل لا صكة فيه ولا حركة)[3]

و ذكر القاضي عبد الجبار أن مشايخه البغداديين لهم طريقة أخرى في إثبات المتولدات،جعلوا الإدراك معنى مقدورا للعباد،فهو حقيقة محسوسة وواقع ملموس،فيحصل العبد على الإدراك بحركته،بمساعدة الآلة وهى الحواس،لأن من فقد حسا فقد علما،ويترتب على ذلك أن اللون والطعم والحرارة وغيرها من الإدراكات هي من مقدورات العباد فقالوا:(عند حصول المدرك،وفتح الجفن ،وزوال الموانع،وغير ذلك،يحصل الإدراك ويحصل العلم أيضا،فيجب أن يكون بحركته،قد أوجب الإدراك والعلم،وكذلك فعند ضرب الدبس-عسل التمر- يحصل البياض في التلطف،وعند حك بعض الجسم ببعض تحصل الحرارة،وعند قدح الحجر تحصل النار،وعند خلط الزاج بالعفص- مكونات الحبر- يحصل السواد،وكذلك الحال فيما شاكله من الألوان)[4]فالإدراك من المتولدات التي يسببها العبد ويقدر عليها تتحقق

([1]) المصدر نفسه:ص٣٩٤
([2]) المصدر نفسه:ص٣٩٤
([3]) المصدر نفسه:ص٣٩٤
([4]) المصدر نفسه:ص٣٨٩

في الواقع بحركة العبد،وكل ما يتحقق بحركة العبد فهو متولد سببه العبد،لأنه يدركه،والإدراك له معنى يتحقق في الواقع،اللون والطعم والحرارة وما شاكلها،سبب وجوده العبد،مقدورة له،لأنها تأتى بحركته.

أما عند القاضي(فالإدراك ليس بمعنى،وإن كان لو ثبت معنى لم يصح كونه متولدا،بل يجب أن يكون من فعله تعالى،لأنه ليس هناك ما يصلح أن يجعل واقعا بحسبه،لأنا إن جعلناه واقعا بحسب حضور المرئي،لم يصح أن يراه،ولو حضر وهو ضعيف البصر،أو مغمض له،أو كان هناك حائل،لما حصل الإدراك ولا العلم،وكذلك لو كان كنحو أجسام الملائكة،أو كان المدرك غير كامل العقل،ففي كل هذا قد ثبت الحضور،ومع ذلك فالإدراك والعلم لا يحصلان)[1] الإدراك عند القاضي ليس أمرا متحقق الوجود في الواقع،و لا يحصل عنه وجود واقع جديد،يكون هو سبب حدوثه، كتعريف القاضي للمتولد،ولو أتوجد وحضر قد لا يراه الرائي،إما بسبب ضعف في العين أو لوجود حائل،أو ما يخص المتولد نفسه كأجسام الملائكة،فقد ثبت لهم الحضور،فهو أمر واقع متحقق الوجود،ومع ذلك لم يحصل ولم يتحقق الإدراك.

لم ينف القاضي عبد الجبار مبدأ السببية،وهو يتعلق بقدرة الله تعالى المطلقة،كما يتعلق بقدرة العبد،التي لا تسمح له دائما بإتيان المسبب عن السبب،وهو ما يعبر عنه بالتوليد المرتبط بالفاعل المختار،فتأثير الفاعل على فعله عند المعتزلة يكون بالاختيار،ويختلف عن تأثير العلة في المعلول عند الفلاسفة بالإيجاب الذي ينفى الاختيار،ليطبق قاعدة الحسن والقبح على المتولدات كما تطبق على الأفعال المباشرة ،وهذا لا يتعارض مع الضرورة العقلية:إن كل فعل حادث،لابد له من فاعل،سواء كان هذا الفعل مبتدأ أو متولد،ومن جهة أخرى يثبت للإنسان الحق الذاتي في أفعاله واختياراته

([1]) المصدر نفسه:ص٣٩٠

التي تجعله يستحق المدح أو الذم عليها،والثواب أو العقاب،المبتدأ منها والمتولد،ويكون عدل من الله تعالى تكليفه للعباد

الأشاعرة يثبتون القدرة المطلقة لله،وأنه لا فاعل فيالوجود إلا اللّه،ولا اقتران بين سببين إلا ونتيجته فعل الله،لأن ما في الكون ملكه،وعلى مذهبهم:إن الله عدل في أفعاله،بمعنى أنه متصرف في مُلكه ومِلكه،يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد.أما عند المعتزلة فالعدل الإلهي وغرض التكليف يثبت من خلال أن الله خلق للعباد قدرة تمكنهم من تطبيق التكليف،بما يعنى أن الله أودع فينا القدرة والصفات التي تؤثر في الأفعال،المبتدأ منها و المتولد.وهو طريق ساطع ودليل واضح يقنع العباد لإثبات النبوة و صحة المعجزة التي يخرق بها النبي العادة،و يبطل تأثير السبب في المسبب،ويعطل خواص الأشياء

رد القاضي عبد الجبار على علماء المعتزلة:.

أولا رده على الجاحظ:

١-إن أسباب ودواعي حدوث المتولدات هو نفس أسباب ودواعي حدوث الفعل

المباشر،فما يقال على الفعل المباشر،هو نفس ما يقال على المتولدات(فمتى وجب حصوله عند حصول السبب وزوال الموانع،فإن حاله كحال المبتدأ عند تكامل الدواعي،فإنه يحصل لا محالة،فمن أين الفرق بينهما)[1]فحال المتولدات لا يختلف عن حال الفعل المباشر،لأن الفعل المتولد يقع عند حصول السبب وزوال الموانع،وكذلك الفعل المباشر،وكما أن القصد والداعي سبب مباشر للفعل المبتدأ،فهو سبب بالواسطة للفعل المتولد،فلا

(١) شرح الأصول الخمسة:القاضي عبد الجبار،ص٣٨٨

فرق بينهما،كلاهما يحدث من الفاعل(فإما أن يعلقا جميعاً بالطبع،أو يضافا إلى الفاعل،أما أن يجعل أحدهما بالطبع، والآخر باختيار الفاعل فلا)[1]

٢- إذا كان المتولد مما يثبت لأحوالنا فيه تأثير،حتى يقف على قصدنا ودواعينا، ويثبت فيه المدح والذم كما في المبتدأ سواء،فما وجه الفرق ؟[2]وألا ترتب على قول الجاحظ أن الذي يستحق المدح والذم على الفعل هو المحل،لأن المتولد بالطبع يوجب أن يضاف الفعل إلى المحل الذي حصل له الفعل لا إلينا،فيسمى المحل فاعلاً،ويستحق الذم والمدح،وهذا باطل.ولا يحتاج الإنسان إلى وجود القدرة،لأنه إذا كان الإنسان يفعل المتولدات طباعاً عند الإرادة،فيجوز أن يقع الفعل دون القدرة عليه

٣- نسب المتولدات إلى الطبع وإيجاب الخلقة،يوجب عليهم أن لا تقع الثقة بالنبوات والتشكيك في الأنبياء(لتجويزهم حصول المعجزات بطبع المحل،ويوجب عليهم القول:بأن هذه الأعراض التي هي أصول النعم من الحياة والقدرة والشهوة كلها حاصلة بطبع المحل،وفى ذلك إخراج القديم تعالى عن أن يكون مستحقا للعبادة،بل يلزمهم إضافة هذه القبائح التي تشتمل عليها المتولدات إلى الله،تعالى عن ذلك علوا كبيرا)[3]

رد القاضي عبد الجبار على ثمامة:.

من جعل هذه الحوادث حدثا لا محدث له فقد أبعد،فيلزمه القول بذلك في جميع الحوادث،لأنه لا فرق بين بعضها والبعض في الاحتياج إلى محدث وفاعل،ولئن راعى الجواز واعتبره،فإن ذلك ثابت في المتولدات ثباته في المبتدأ[4]وبذلك أبطل القاضي قول:إن الفعل المتولد يقع بطبع

---

(١) المصدر نفسه :ص٣٨٨
(٢) المصدر نفسه:ص٣٨٨
(٣) المصدر نفسه:ص٣٨٩
(٤) المصدر نفسه:ص٣٨٩

الإنسان،وأبطل أيضا أن تكون الأفعال المتولدة طباعاً؛فإما أن تكون من الله أو من الإنسان؛وإن كانت من الإنسان،تكون كالأفعال الاختيارية

عارض القاضي عبد الجبار قول الاسكافي:بأن كل أفعال الإنسان المباشرة والغير مباشرة تضاف إلى الإنسان،وتأتى بحسب إرادته لأننا(نثبت المبتدأ فعلا لنا لوقوعه بحسب أحوالنا ودواعينا،وهذا قائم في المتولد،لأن الكلام والكتابة والآلام وغيرها، تقع بحسب ما نحن عليه من الأحوال،فيجب أن تكون أيضا فعلنا)[1] فأوجب القاضي أن تكون المتولدات أيضا من فعل الإنسان،لأن فعله هو نفس إرادته(فليس بأن يجعل الإرادة فعلنا دون المراد،أولى من خلافه)[2]

فالفعل المباشر والفعل المتولد كلها أفعال الإنسان،وليست فعلا لله تعالى أو الإرادة توجبه(فثبت أن المتولدات أجمع تقع بحسب ما يفعله الفاعل من الأسباب،فلولا أنها فعله،لما وجب أن تقع بحسب فعله)[3]ودليل ذلك،أنه كما يجازى على الفعل المباشر يجازى أيضا على المتولد.

ويستدل القاضي بدليل آخر:أن الذم يوجه إلى المتولد من الأفعال،كما يوجه إلى المباشر منها،لأن(أحدنا يذم على الكذب والظلم والقتل وغيرها،وكل هذه الأفعال تقع متولدة،فلو لم تكن حادثة من جهتنا،لقبح ذمنا عليها)[4]فكل من المباشر والمتولد هو فعل للإنسان،مسئول عنه مسؤولية كاملة،متساويان في المسؤولية والجزاء،إلا أن القاضي ميز بين شيئين آخرين،هما فعل متولد عن إنسان واع،وفعل متولد عن إنسان ساه(إن المباشر خلق الله تعالى فينا،متعلق بنا من حيث الكسب،أما المتولد فإن الله تعالى منفرد

---

(1) المحيط بالتكليف:القاضي عبد الجبار،ص٣٨١
(2) المصدر نفسه:ص٣٨١
(3) المصدر نفسه:ص٣٨٢
(4)المصدر نفسه:ص٣٨٣

بخلقه)[1]وهذا الساهي قد وقع هذا الفعل منه على حد،لو كان عالما،كان لا يقع إلا مطابقا لدواعيه[2](أما فعل الساهي،فلا مدخل له في التكليف ،والأمر والنهى والمدح والذم)[3]،فالقاصد صاحب الفعل المباشر عالم به موافق لدواعيه،مسئول عن اختياره،قادر أن يمنعه أو يتركه،ويتحمل كل ما تولد عنه، بخلاف الساهي جاهل بفعله مخالف لدواعيه،لا يوصف فعله بمدح ولا ذم(قد عدم منه الاختيار)[4]

واجه المعتزلة أصحاب المذهب الجبري،الذين رفضوا أن تضاف المتولدات إلى الفعل الإنساني،وأضافوها إلى الله تعالى،إما من حيث خلق المحل الذي تسبب في وجود المتولدات،أو بخلق الفعل المتولد نفسه٠تتسبب هذه الجبرية إلى انتفاء مسؤولية العبد عن أفعاله،وما يترتب عليها من جزاء،لأنه مجبر عليها،وهذا يتعارض مع أحكام الشريعة التي تحكم على فاعل الفعل بالمدح أو الذم،بما يعنى أن الشرع يجعله مسئولا عن أفعاله،وأنه محدثها ومصدرها

وإلحاق المتولدات بالإرادة الإلهية ونفيها عن الإرادة الإنسانية،يلحق بالتالي كل الشرور والظلم لله،تعالى عن ذلك(لأن في أفعال العباد ما هو ظلم وجور،فلو كان الله تعالى خالقا لها لوجب أن يكون ظالما جائرا،تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا)[5]و يتعارض هذا مع نظرية العدل الإلهي لدى المعتزلة،الذي يوجب معناها أن تنسب الأفعال إلى أصحابها الأصليين،فالإنسان مسئول وحده عن أفعاله خيرها وشرها

بين المعتزلة من خلال نظرية التولد مدى الارتباط بين سببية الإنسان

---

(1) شرح الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار،ص٣٣٤
(2) المحيط بالتكليف:القاضي عبد الجبار،ص٣٤٤
(3) المصدر نفسه: ص٣٤٨
(4)شرح الأصول الخمسة:القاضي عبد الجبار،ص٣٩٩
(5) المصدر نفسه:ص٣٤٥

وبين سببية الله،أي بين الفعل الإنساني وبين الفعل الإلهي.لا يفترق ما عرضه الجبرية كثيرا عما عرضه المعتزلة،فلم يستطيعوا جميعا الفرار من معنى الجبر،و جعلوا الله هو خالق أفعال العبد وما يتولد عنها،وليس للعبد فيها إلا الكسب(إن المباشر خلق الله تعالى فينا متعلق بنا من حيث الكسب،وأما المتولد فإن الله تعالى منفرد بخلقه)[1]

اختلف علماء المعتزلة في مسالة المتولدات،بسبب تفسير فكرة السببية،فعند بشر المتولدات هي فعل الإنسان على الحقيقة،وأبو الهذيل الإنسان لديه فاعل لما يعلم كيفيته من المتولدات فقط،أما ثمامة فالمتولدات لديه لا فاعل لها،وعند النظام المتولدات كلها من فعل الله .

بذلك انقسم المعتزلة على أنفسهم في تفسير المتولدات بين من يثبت خصائص ذاتية للأشياء لها قدرة مطلقة على الفعل،ومن يرجعها إلى الفعل الإلهي المباشر،لكن القاضي عبد الجبار توسط في الأمر،بين القول بالتولد،مع عدم إنكاره إلى الأسباب التي ترجع إلى الفعل الإلهي المباشر

أما الذي اتفق عليه المعتزلة هو توحيد المنهج،بأن الحسن ما حسنه العقل،والقبيح ما قبحه العقل،فالعقل قائدهم لإثبات حرية الإنسان،ذلك في مقابل أهل السنة الذين انقادوا للشرع،وجعلوا الحسن ما حسنه الشرع،والقبيح ما قبحه الشرع،ليصلوا إلى أن الإنسان وما يفعله كله من خلق الله،لأنه لا يحدث في ملك الله إلا ما أراد الله

ولأن الله عادل،فلا يحاسب أحدا إلا على أفعاله،فلا جبر في وجود التكليف،لقوله تعالى:(ٱلۡيَوۡمَ تُجۡزَىٰ كُلُّ نَفۡسِۭ بِمَا كَسَبَتۡۚ)[غافر:آية١٧]،وقوله:(وَمَا ظَلَمۡنَٰهُمۡ وَلَٰكِن كَانُواْ أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ

(1)المصدر نفسه:ص٣٢٤

)[النحل:آية١١٨]والتكليف يعنى أن العباد أحرار فيما يفعلون،مخيرون بين الكفـــــــر والإيمـــــــان(إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا)[الإنسان:آية٣] بلا تدخل أو قضاء الهي في الأزل

فرق القاضي عبد الجبار بين قدرة الرب وقدرة العبد،فكل منهما له قدرة فاعلة،قدرة الله قدرة مطلقة تؤثر بالأسباب وبدون الأسباب،تؤثر بكن فيكون،وقدرة العبد تخلق أفعاله بالأسباب الضرورية البديهية التي خلقها الله،وقاس فعل المتولد على فعل الإنسان المباشر،وساوى بينهما،فكما أن فعل الإنسان المباشر يحدث عن سبب،فكذلك أيضا الفعل المتولد يحدث عن سبب(فكما أن السبب يضاف إلى الفاعل،فكذلك المسبب.فيجب أن تستوي الحوادث في كونها مضافة إلى الفاعل،وإن كانت تختلف كيفية الإضافة،ففيها ما يتعلق به بلا واسطة كالمبتدأ،وفيها مالا يتعلق به إلا بواسطة وهو المتولد)[١]

فعل العبد والمتولد عنه مرتبط عند المعتزلة بالفاعل المختار(وإذا كان المبتدأ احتاج إلى فاعل لحدوثه،فالمتولد إذا كان حادثا يجب أن يجرى مجراه في الحاجة إلى لمحدث)[٢]فيرتبط المتولد بالحسن والقبح العقلين كما يرتبط بهما الفعل المباشر.ويراد بالوجوب عند المعتزلة الاستمرار(فهو كوجوب وقوعه - المتولد-عند الداعي،وعلى هذا يصح المنع منه)[٣]فيتعلق فعل العبد المباشر والمتولد عنه عند المعتزلة بالفاعل المختار،و يستمر الأمر،فكلما وجد الداعي وجد الفعل المباشر،وجد الفعل المتولد،بما يعنى

(١) المصدر نفسه :ص٣٩٠
(٢) المحيط بالتكليف:القاضي عبد الجبار،ص٣٨٤
(٣) المصدر نفسه:ص٣٨٤

فاعلية العبد،التي تختلف عن ايجابية العلة عند الفلاسفة لأنها تعنى اللزوم دائما بين العلة والمعلول

الإنسان يخلق أفعاله عند المعتزلة،لأنه يملك إرادة حرة توجهه إلى تمييز الخير من الشر،وقدرة مؤثرة تمكنه من خلق أفعاله،ولديه عقل يدرك به حقائق الأشياء،كلها أدوات تضمن له المسؤولية الكاملة من حيث المنهج العقلي،الذي التزم به المعتزلة للاستدلال على حرية الإنسان،راعت فيه الجانب النفسي والاجتماعي لدى الإنسان، اعتمدت على العدل،لا شيء غير العدل،ولكن بالنظر إلى واقعنا الأليم،فنحن نحتاج إلى الفضل،لا شيء إلا الفضل،والفضل هو المبدأ الذي أيده أهل السنة

والمنهج العقلي الذي طرحه المعتزلة يتيح الفرصة لتنوع السبل،وانطلاق معطيات جديدة،تجعل العقل يتمكن من خوض الجدال الفلسفي،الذي يدرك به الحقائق،ويحل به المشاكل.و قضية الحرية أراد بها المعتزلة التنزيه،أعلنت بها أن الله عادل غير متسلط على عباده،فهم أهل العدل والتوحيد،فلا جبر ولا ظلم،فإن الجبر يعنى عبثية كل شيء،فلا معنى للرسل،ولا معنى للوحي،ولا معنى للتكليف

رد أهل السنة على المعتزلة في مسالة المتولدات

المقصود بالتولد عند المعتزلة:وجود مسبب تولد من سبب مباشر من العبد،مثل تولد الشبع عن الأكل،والري عن الشرب،وزهوق النفس عن القتل ومذهب أهل السنة في هذه الأمور كلها من فعل الله سبحانه لا كسب فيها للمكلف ولا قدرة له عليها ،فالمتولدات مخلوقة لله تعالى(لأن في إثبات التخليق للخلق إثبات الشريك لله تعالى وأنه كفر،ولأن العبد لا قدرة له على الامتناع،من امضي في السهم بعد الرمي،ومن الآلام في الحيوان بعد الضرب،ومن الانجراح بعد الجرح،ومن الانكسار بعد الكسر ،ومن التحرك

بعد التحريك،ومن الشبع بعد الأكل،ومن السماع بعد الإصغاء،ومن الإدراك بعد فتح العين،ونحو ذلك)[1]

هذا دليل على أن كل هذه الأشياء، خارجة عن محل قدرة العبد(إذ القادر على الشيء من له قدرة الامتناع عنه وتحصيل غيره،لأن التولد عبارة عن ظهور مكنون،فاستحال أن يكون الفعل ظرفا لمكنون غيره فيه)[2]

وفى ذلك رد على القدرية الذين جعلوا هذه الأشياء كلها من أفعال العباد(وهم غير أنهم خلقوا أسبابها،وهى الرمي والضرب والجرح وغيرها،والمضي والألم و الانجراح،تولدت من هذه الأسباب،فتكون أفعالا لفاعلي أسبابها،فكانوا هم الخالقين لها ولأسبابها،لا صنع لله تعالى في حدوثها)[3]

وكل ذلك باطل لأن التخليق لابد له من القدرة (وهذه الأسباب خارجة عن محل قدرتهم،وإنما سمى الرمي والضرب والجرح ونحوها أسبابا لها عرفا،لإجراء الله تعالى العادة بتخليق هذه الأشياء عقيب هذه الأفعال،لا لأنها حدثت منها)[4]

وفى الرد على قول النظام بإيجاب الخلقة التي عنى بها(إن الله تعالى خلق السهم على وجه يوجب أن يخلق الله تعالى فيه المضي بعد الرمي،وخلق الحيوان على وجه يوجب أن يخلق الله تعالى فيه الألم بعد الضرب .....وإيجاب الخلقة والطبع كلاهما لا يوجبان على الله تعالى شيئا)[5]

---

(1) التمهيد لقواعد التوحيد:الماتريدى،تحقيق عبد المجيد تركي،ص١٠٣،دار الغرب الإسلامي
(2) المصدر نفسه:ص١٠٣
(3) المصدر نفسه:ص١٠٤
(4) المصدر نفسه:ص١٠٤
(5) المصدر نفسه:ص١٠٤

الإنسان عند أهل السنة مسؤول عن فعله وعمله،فلا يستوي المحسِن ولا المسيء بل يُثاب الأوّل،ويعاقب الثاني،كل وفق عمله،ومدى مسؤوليته،فلابد أن يكون للفاعل دور في فعله،وعمله،ولو أصاب رأسه حجر فأدماه،فيحمل مسؤولية الإدماء على عاتق الرامي،دون الحجر،لأن له شعوراً وإرادة،دون الحجر،لذلك وصف القرآن الكريم الإنسانَ بأنه مسؤول عن عمله فقال:(وَقِفُوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْؤولون)[الصافات:آية٢٥]وجعل أدوات المعرفة لدى الإنسان السمعَ والبصرَ والفُؤادَ أيضاً مسؤولة،لأنّها أداة طيّعة بيد الإنسان يحركها كيف يشاء(إِنَّ السَّمعَ والبصرَ والفُؤادَ كُلُّ أولئكَ كانَ عَنْهُ مَسْؤولاً)[الإسراء:آية٣٦]

الفصل الثاني

الكسب

في رد الأشعري على المعتزلة قولهم بخلق الإنسان لفعله،اعتمد على أن أخص صفة لله سبحانه وتعالى هي الخلق،لا يشاركه فيها مخلوق،فلا خالق ولا مؤثر ولا فاعل إلا الله،والإنسان يقدر على الكسب،ولا يقدر على الفعل،لذلك يطلق عليه الكاسب،ولا يصح وصفه بالفاعل.والكسب في اللغة،هو السعي والعمل(كسب لأهله طلب الرزق،كسب الشيء جمعه،كسب الإثم تحمله،وكسب المال ربحه)[1]

(1)المعجم الوجيز:ص٥٣٤،مجمع اللغة العربية١٩٩٧م

واصطلاحا:هو الفعل المفضي إلى اجتلاب نفع أو دفع ضر ولا يوصف فعل الله بأنه كسب لكونه منزها عن جلب نفع أو دفع ضر[1]

المبحث الأول

رد الأشعري على المعتزلة

في تعريف الأشعري للكسب يذكر(حقيقة الكسب أن الشيء وقع من المكتسب بقوة محدَثة)[2]ثم ذكر(أن اكساب العباد مخلوقة لله تعالى)[3]وذكر أيضا(أنه لا يجوز أن يكون في سلطان الله عز وجل من اكتساب العباد مالا يريده)[4]بما يعنى أنه أراد بالكسب الفعل الانساني،الذي يتوقف عند الأشعري على أمرين:هما الإرادة والقدرة.

فعندما يريد الإنسان ويُقدمُ على إيقاع فعل بقدرته المستقلة،عند اقتراب إيجاد الفعل،يوجده الله الذي اختص بصفة الخلق وحده.فالمراد من "كسب العبد للفعل"هو مقارنة خلق اللّه تعالى لفعل العبد،مع القدرة التي يمنحها اللّه للعبد،من غير أن يكون لقدرة العبد أي تأثير أو دخل في وجود الفعل،لأن العبد ليس إلاّ محلاً فقط للفعل الذي يخلقه اللّه تعالى فيه.فليس لقدرة العبد أي تأثير في فعل العبد(بل الله سبحان أجرى عادته بأن يوجد في العبد قدرة واختيارا،فإذا لم يكن هناك مانع أوجد فيه فعله المقدور مقارنا لهما،فيكون فعل العبد مخلوقا لله إبداعا وإحداثا،و مكسوبا للعبد)[5]

كيفية حدوث الفعل عند الأشعري

فإذا عزم العبد على إيجاد فعل،فسيخلق اللّه تعالى في نفس الوقت شيئين:

---

(1) التعريفات:الجرجاني،ص١٦١

(2) اللمع :الأشعري،حققه حمودة غرابة،ص٧٦،المكتبة الأزهرية للتراث

(3) المصدر نفسه:ص ٦٩

(4)الإبانة:أبو الحسن الأشعري،ص٤٦،مكتبة محمد صبيح

(5)شرح المواقف،الموقف الخامس،تقديم وتحقيق احمد المهدي،ص٢٣٧،الدار الإسلامية للطباعة

الأوّل:الفعل الذي قصد العبد إيجاده

الثاني:قدرة للعبد تقترن بذلك الفعل

فالموجد لفعل العبد حقيقة و في الواقع هو اللّه تعالى،وليس لقدرة العبد أي أثر في إيجاد فعله،إلا أن قدرته اقترنت بذلك الفعل،هذا الاقتران هو ما يسمى بالكسب.فهو اقتران بين قدرة العبد،وخلق الله للفعل،فاللّه تعالى أجرى العادة بخلق الفعل عند قدرة العبد،لا بقدرة العبد وإرادته،فنخلص من ذلك:

١- أن أفعال العباد عند الأشعري مخلوقة للّه تعالى

٢-عند قصد العبد إيجاد فعل،يخلق اللّه في العبد قدرة،عند خلقه تعالى لفعل العبد

٣-القدرة التي يخلقها اللّه تعالى غير مؤثّرة في إيجاد فعل العبد،فليس للعبد أي تأثير في إيجاد فعله

٤- فعل العبد يخلقه اللّه تعالى ويكسبه العبد.والكسب اقتران قدرة العبد بخلق اللّه تعالى لفعل العبد

يؤخذ على رأى الأشعري في الكسب

١- أن الإنسان لديه قدرة لا يؤثر بها،بما يعنى أن الإنسان مجبر،وأنه علق فعل الإنسان على قدرة غير مؤثرة،و إرادة تخصص ما ليس بإمكانها تخصيصه،لينتهي إلى أن إرادة العبد لا تخالف إرادته سبحانه وتعالى،ولا يكون في هذا الكون إلا ما يريده الله

٢- إذا كان الكسب عند الأشعري هو اقتران واقع بين خلق الله لفعل العبد وبين خلق الله قدرة للعبد عند الفعل،فليس للعبد أي تأثير أو إرادة في ذلك الاقتران الذي يسمى بالكسب،الذي يجعله الأشعري علة الثواب والعقاب

٣- هذا الكسب ينفى أي دور للعبد في إيجاد فعله،فيكون الله هو الخالق للعبد وكسبه،بما يعني أن الأشعري لم يستطع أن يتحرر من مسألة

الجبر،الذي أراد أن ينزه الله تعالى عنها

٤-لا يدل الكسب على أن العبد هو من أتى بفعله،لأن الفعل هو الايجاد أو التأثير في الوجود،والأشعري ينفى أن يكون للعبد(تأثير،أو مدخل في وجوده سوى كونه محلا له)[١]بما يعنى أن العباد هم محل لفعل الله،وليسوا بفاعلين،لأن المحل ليس بفاعل.

قد غفل هذا النقد عن مراد أهل السنة من الكسب،وهو أن فعل العبد مقدور واحد تحت قدرتين بجهتين مختلفتين(مقدور لله بجهة الإيجاد،ومقدور للعبد بجهة الكسب)[٢] ،وتحقيق كون فعل العبد بخلق الله تعالى و إيجاده مع ما فيه للعبد من القدرة والاختيار يبعد أهل السنة عن نسبتهم إلى الجبرية الذين ينفون الإرادة الإنسانية،بينما أثبتها أهل السنة،لأن كسب العبد هو تصميم عزمه على الفعل،والجبرية لا يعترفون بالعزم والتصميم،وينفون إرادة الإنسان،ولا يثبتون له أي مسؤولية تجاه فعله،وهذا هو المعنى الحقيقي للجبرية

استدل الأشعري بآيات من القران الكريم،هي نفس ما استدل به المعتزلة،لكن مع اختلاف المدلول الذي يؤيد به كل منهم رأيه،فمدلول الآيات عند المعتزلة للخلق ،ومدلولها عند الأشعري للكسب،منها على سبيل المثال قوله تعالى:(إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ) [هود:آية١٠٧] يستدل الأشعري بالآية الكريمة على أن الله كما لديه علم قديم لديه أيضا إرادة قديمة،يفعل بها ما يريد،حتى أفعال العباد،لأنه لو لم تكن أفعال العباد من خلق الله،لترتب على هذا الزعم الآتي :

ا- فعل العبد مالا يريد الله تعالى،وأراد الله من العبد فعل مالا يكون

---

(١) المصدر نفسه:ص٢٣٧

(٢) شرح العقائد النسفية:ص٨٤

٢- يكون في سلطان الله عز وجل ما لا يريده

٣- أن الله عز وجل فعل ما لا يعلمه

يلزم المعتزلة في زعمهم،أن العبد خالق فعله أحد أمرين،الأول(أن ذلك كان عن سهو وغفلة،أو أن يزعم أن الضعف و التقصير عن بلوغ ما يريد لحقه ....و قد نسب

الله إلى مالا يليق به من الجهل)[١]لأن معنى أنه تعالى مريد لفعل نفسه عند المعتزلة،أنه يفعل الفعل وهو عالم به،ليس على وجه السهو والغفلة،ومريد لفعل غيره،أنه آمر به ناه عن خلافه

الثاني: إن زعمتم إن عباد الله يفعلون مالا يعلمه الله،ومالا يريده الله،يلزم من زعمكم هذا،نسب الله تعالى إلى الجهل(كذلك إذا كان في كون فعل فعله الله وهو لا يريده،إيجاب سهو وغفلة،أو ضعف وتقصير من بلوغ ما يريد،فلا فرق في ذلك بين ما كان منه،وما كان من غيره)([٢])

ومن أمارات الأشعري الواضحة على إرادة الله التامة

١-أنه مريد لكل كائن أن يكون،ولكل مالا يكون أن لا يكون،ودليل ذلك أن الله خلق الكفر والمعاصي،ولا يجوز أن يخلق ما لا يريده[٣]

٢-لا يجوز أن يكون في سلطان الله عز وجل من اكتساب العباد ما لا يريده،كما لا يجوز أن يكون من فعله المجمع على أنه فعله ما لا يريده،لأنه لو وقع من فعله ما لا يعلمه،لكان في إثبات النقصان،وكذلك القول لو وقع من عباده مالا يعلمه[٤]

رد القاضي عبد الجبار على قول الأشعري:

([١]) الإبانة عن أصول الديانة:الأشعري،ص٤٦

([٢]) المصدر نفسه:ص٤٦

([٣])المصدر نفسه:ص٤٦

([٤])المصدر نفسه:ص٤٧

أن إرادة الله قديمة،وأن في أفعال العباد ما يريده الله تعالى،فيجب أن يكون فاعلا لها،بما استنتجه من الآية الكريمة(إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ)[هود:آية١٠٧]،فذكر القاضي هذا يقتضى الآتي:

١- أن يكون العالم قديما(لكونه فاعلا لما يريده في الحال الذي يريده،وهذا يوجب عليكم قدم العالم،لاعتقادكم أنه تعالى مريد لذاته،أو بإرادة قديمة)[١]

٢-قولكم:إنه تعالى إنما أراد فيما لم يزل أن يخلق العالم،قلنا:ذلك نفى،والإرادة لا تتعلق بالنفي[٢]لأن الإرادة إذا تعلقت بشيء وجد،فهي صفة تخصص لحدوث الفعل في وقت دون وقت.ومعنى تعلق الإرادة بالشيء تخصصه بوقت حدوثه،فإذا لم يوجد الشيء لم يتخصص،ولم تتعلق الإرادة به،و العالم لم يوجد في الأزل

٣-معنى أن الله مريد بذاته،يلزم من ذلك أن يكون العالم قديما،فلمَ لمْ يرد الله خلق العالم في الحال؟وأراد أن يكون العالم حادثا

٤- إننا نتأول الآية على وجه يوافق الدلالة العقلية،فنقول:المراد به أنه فاعل لما يريد من فعل نفسه،ولا يجوز غير هذا،لأن الآية وردت مورد التمدح،ولا مدح في أن يكون فاعلا لأفعال العباد،وفيها القبائح و المناكير[٣]

فالذين ينسبون أفعال العباد إلى الله تعالى،عند القاصي عبد الجبار قولهم فاسد،لأن أفعال العباد تحتاج إلي العباد،ومتعلقة بهم لحدوثها.ومن قسم التصرفات إلى قسمين: الأول،متعلقا بالعباد وهو المباشر،والثاني غير

---

(١) شرح الأصول الخمسة:القاضي عبد الجبار،ص٣٨٤
(٢) المصدر نفسه:ص٣٨٤
(٣) المصدر نفسه،ص٣٨٤

متعلق بالعباد،هو المتولد(فصلوا بين المباشر والمتولد،مع أنـه لا سـبيل إلـى الفصل بينـهما)[1]

([1]) المصدر نفسه:ص٣٦٣

المبحث الثاني

الكسب عند القاضي عبد الجبار

حقيقة الكسب هو:كل فعل يستجلب به نفع،أو يدفع به ضرر.يستدل على ذلك،بأن هذا هو اعتقاد العرب،لهذا(سموه كسبا،ولهذا سموا هذه الحِرف مكاسب،والمتحرف بها كاسبا،والجوارح من الطير كواسب)[1]والكسب عند القاضي:فعل ما قصد به نفعا ودفع مضرة،فإن لم يكن له فعل،فكيف يصح أن يكتسب؟[2]

أما في الاصطلاح:فليس للكسب تعريف عند القاضي،ويستدل على ذلك،بعدم معقولية الكسب،وعدم وجود مفهوم اصطلاحي يتفق عليه العلماء(لأن الشيء يعقل معناه أولا،ثم إن لم يوجد له اسم في اللغة يصطلح عليه،فأما والمعنى لم يثبت بعد ولم يعقل،فلا وجه للاصطلاح)[3].يستدل القاضي على فساد مذهب القائلين بالكسب

بأحد طريقين،أحدهما:بأن تبين فساده بالدلالة

والثاني:بأن تبين أنه غير معقول في نفسه

من أدلة القاضي على عدم معقولية الكسب في نفسه

١-لا يمكن الكلام على ما لا يعقل،لأنه ليس متصورا ولا مدركا،وليس له صورة حاصلة في ذهن العلماء(فلو كان معقولا،لكان يجب أن يعقله مخالفو المجبرة في ذلك،من الزيدية والمعتزلة والخوارج و الإمامية،والمعلوم أنهم لا يعقلونه)[4]

---

(١) المصدر نفسه:ص٣٦٤

(٢) المختصر في أصول الدين:القاضي عبد الجبار،ص٢٣٩

(٣) شرح الأصول الخمسة:القاضي عبد الجبار:ص٣٦٤

(٤) المصدر نفسه:ص٣٦٥

٢- لم يدرك مفهوم الكسب أصحاب اللغات الأخرى،فلو كان مفهومه متفق عليه عند أهل اللغة،وعقله أهل اللغة وعبروا عنه،لوجب (أن يعقله غيرهم من أرباب اللغات،وأن يضعوا له عبارة تنبئ عن معناه،لأنه لا يجوز في معنى عقلوه،أن يخلو عن لفظة تنبئ عنه)[١](فلا يحد الشيء إلا بعد أن يعقل،فكيف توصلتم إلى معناه،فإن قالوا حد الكسب:ما وقع بقدرة محدثة)[٢]فهذا التعريف عند القاضي دليل آخر على عدم معقولية الكسب،وعدم فهمه وإدراكه،فذكر:

أولا:عرفتم الكسب:ما وقع بقدرة محدثة،و أردتم به ما وقع كسبا،هو تعريف الشيء بنفسه

ثانيا:قولكم ما وقع بقدرة محدثة ، يعنى عدم وجود مفهوم اصطلاحي للكسب يتفق عليه العلماء،بالإضافة إلى إثبات القدرة يترتب عليه(كون الواحد منا قادرا،وذلك ينبئ على كونه فاعلا،ومن مذهبكم أنه لا فاعل في الشاهد)[٣]لأنه لا خالق عند الأشاعرة إلا الله،حتى أفعال العباد

ثالثا:إن هذا التعريف يقتضى إن يكون للعبد وقدرته تأثير في الفعل،و في مذهب الأشاعرة لا مؤثر في العالم إلا الله،لأن(الفعل يتعلق بالله تعالى،إن شاء أبصره مع القدرة،وإن شاء أبصره ولا قدرة)[٤]

وعلى تعريف الكسب،بما وقع باختيار الفاعل،رد القاضي بوجهين:

الأول: إن هذا التعريف يوجب أن كل ما يقع من الساهي ليس كسبا له،والمعروف خلاف ذلك

والثاني: أن هذا يقتضى أن المتولد كسب لنا كالمباشر،لأنه يقع باختيار الفاعل،كما أن المباشر يقع باختياره،ألا ترى أن الكتابة والبناء يقعان

---

(١) المصدر نفسه:ص٣٦٦
(٢) المصدر نفسه:ص٣٦٧
(٣) المصدر نفسه:ص٣٦٧
(٤) المصدر نفسه:ص٣٦٧

باختيار الفاعل لهما،مع أنهما من المتولدات[1]

وعلى من جعل الكسب هو التفرقة بين الحركة الاختيارية،والحركة الاضطرارية،وتعلق الاختيارية بالعباد دون الاضطرارية.رد القاضي عبد الجبار،أن كلتا الحركتين موجودتان من جهة الله تعالى(ولئن ثبت هذه التفرقة،فإنما تثبت على مذهبنا،إذا جعلنا إحدى الحركتين متعلقة بنا،من طريق الحدوث دون الطريق الأخرى)[2]فإذا كان كل واحدة من الحركتين متعلقة بالله تعالى،فليس إحداهما بأولى أن تكون كسبا من الأخرى(وهذه التفرقة ثابتة في المتولدات ثباتها في المباشر،فكان يجب أن يجعل المتولدات كسبا لنا،والمعلوم خلافه)[3]

ورد القاضي على أن معنى الكسب وقوع هذه الحركات،قياما مرة،وقعودا أخرى،أي وصف هذه الحركات بالقيام أو القعود،أو غير ذلك(هذا من أفعال من الجوارح،ومن أفعال القلوب،فوقع الاعتقاد علما مره،وجهلا أخرى.قلنا:إن الوقوع إن لم يفسر بالحدوث،فلابد من أن يفسر بالكسب،فيكون تفسير الشيء بنفسه،وذلك مما لا يجوز)[4]

وألزم في رده على من قال:إن الكسب لو كان معقولا،لوجب أن نسمى القديم تعالى مكتسبا،والمعلوم خلافه،بوجهين

أحدهما،أن الله تعالى قادر لذاته،فيكون قادرا على جميع أجناس المقدورات،وعلى جميع الوجوه التي يصح أن يقدر عليها،ومنها الكسب،فيجب أن يكون تعالى قادرا عليه،ووجب أن يسمى مكتسِبا

الوجه الثاني،أن أفعال العباد على سائر صفاتها ووجوهها متعلقة بالله تعالى،منها الكسب،فيجب تعلقه به من هذا الوجه

---

(1) المصدر نفسه:ص٣٦٨

(2) المصدر نفسه:ص٣٦٨

(3) المصدر نفسه:ص٣٦٩

(4) المصدر نفسه:ص٣٦٩

وفى تعريف الكسب بأنه اسم لمن يفعل بآلة،والله سبحانه لم يفعله بآلة،فلا يسمى
مكتسِبا.رد القاضي(إن الاسم الذي يشتق للفاعل من فعله،يجب أن يجرى عليه سواء فعله بآله أو بفعله،ألا ترى أن المتكلم لما كان اسما لفاعل الكلام،أجرى على كل من فعل الكلام،سواء فعله بآلة أو بغير اله،ولهذا يسمى القديم تعالى متكلم.وهكذا الكلام في قولنا فاعل،فإنه لما كان اسما مشتقا من قولنا فعل،أجرى على كل فعل فعلا،سواء فعله بآلة،أو لم يفعله بآلة)[1]

أدلة القاضي على فساد الكسب بالدلالة

من خلال تعريفه كلمة الخلق في اللغة:معناها التقدير،وهذا اللفظ يجرى على الواحد منا(كما نجريه على الله تعالى،لأن الخلق ليس بأكثر من التقدير)[2]فأجاز القاضي لغة جريان اللفظ لله والعباد.أما في الاصطلاح،فلم يجز القاضي أن يجرى لفظ الخلق على الواحد منا(لأنه عبارة عمن يكون فعله مطابقا للمصلحة،وليس كذلك أفعالنا،فإن فيها ما يوافق المصلحة وفيها ما يخالفها)[3] فقد أراد بالخلق في الاصطلاح أن يختص الفعل بما فيه مصلحة فقط،وهذا لا يتوافق مع أفعال العباد،لأن أفعالهم تشمل المصلحة والمضرة،والله وحده على زعم المعتزلة تختص أفعاله بالمصلحة فقط،هذا هو السبب عند القاضي،لا لشيء آخر،ويظهر ذلك الآيات الكريمة التي يستدل بها،منها:

---

(1) المصدر نفسه:ص٣٧٠
(2) المصدر نفسه:ص٣٨٠
(3) المصدر نفسه :ص٣٨٠

قولـه تعـالى: (هَل مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ يَرۡزُقُكُم)فلـيس فيـه مـا ظنـوه،لأن فائـدة الكـلام معقـودة بآخره،وقـد قـال تعـالى:(هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ يَرۡزُقُكُم)[فاطر:آية٣]ونحن لا نثبت خالقا غير الله يرزق،وقولـه تعالى:(أَمۡ جَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ خَلَقُواْ كَخَلۡقِهِۦ)[الرعد،آيـة١٦]فإنهـا ممـا لا يـصح التعلق بظاهرها،لأنها نفى التساوي،وما هذا سبيله من الآيات،فهي مجملة لا يـصح التعلـق بظاهرهـا،إذ لا شـيئين إلا وهمـا متـساويان فـي بعـض الوجوه[١]

أما الآيات التي تمسك بها الأشاعرة واستدلوا بها على أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى،فيرى القاضي أنهم لا يمكنهم الاستدلال بالسمع على هذه المسالة(لأن صحة السمع تنبني على كونه تعالى عدلا حكيما،لا يظهر المعجز على الكذابين،وأنتم قد جوزتم ذلك على الله تعالى،فكيف تقع لكم الثقة بكلامه؟وهلا جوزتم أن يكون كذبا؟)[٢]كما ينبني إثبات المحدث في الغائب على إثبات المحدث في الشاهد،الأشاعرة لا يثبتون فاعلا على الحقيقة في الشاهد،فلا يمكنهم الاستدلال بكلام من لم يعلموه

---

(١) المصدر نفسه:ص٣٨٠

(٢) المصدر نفسه:ص٣٨١

ومن جملة الآيات التي تمسك بها الأشاعرة،قوله تعالى(أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ﴿٩٥﴾ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ)[الصافات:آية٩٥،٩٦]أن الله سبحانه عنى بها الأصنام التي نحتوها(لأن الأصنام منحوتة لهم في الحقيقة،فرجع الله تعالى بقوله(أتعبدون ما تنحتون)إليها،وليست الخشب معمولة لهم في الحقيقة)[1]ويرد القاضي بأن الاستدلال بهذه الآية على مذهبه أسعد حالا من الأشاعرة،لأن(القديم تعالى أضاف إليهم العبادة والنحت،فقال:أتعبدون ما تنحتون؟وذمهم على ذلك،فلولا أنها متعلقة بهم،وإلا لما حسن إضافته إليهم وذمهم على ذلك)[2]

ومن الآيات التي استشهد بها الأشاعرة ورأوها نصا صريحا،يؤيد مذهبهم بأن الله هو خالق أفعال العباد،قوله تعالى(ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ ۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ)[الزمر،آية٦٢]يرى القاضي أنه لا يمكن التمسك بظاهر الآية،وأنه متروك بالاتفاق،والمراد بأن الله خالق كل شيء أي معظم الأشياء،كما في قوله تعالى في قصة بلقيس(وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ)[النمل،آية٢٣]وهى لم تؤت كثيرا من الأشياء(لأنه تعالى من الأشياء،ولم يخلق نفسه،فلا يمكن التعلق بظاهر الآية،على أن هذه الآية وردت مورد التمدح،و لا مدح بأن يكون لله تعالى خالقا لأفعال العباد،وفيها الكفر

---

(1) اللمع : الأشعري،ص٦٩

(2) المصدر نفسه:ص٣٨٢

والإلحاد والظلم)[1]فلا يحسن التعلق بظاهر الآيات،وتمسك الأشاعرة أيضا بقولـــــه تعـــــالى:(إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ)[الأعراف:آية٥٤] بأن أعمال العباد من خلق الله تعالى،لأنها فيما بين السموات والأرض.والبين عند القاضي يستعمل(حقيقة في الفصل والوصل:وأي ذلك كان،فغير متصور في أفعال العباد.على أن الأمر لو كان على ما ظنوه،لوجب أن تكون هذه الأفعال كلها،مخلوقة في العباد في ستة أيام،وقد عرف خلافه)[2] و الآية وردت مورد التمدح،ولا مدح في أن يكون الله تعالى خالقا لأفعال العباد،وفيها القبيح والحسن

ومما سبق نخلص بالآتي:

- يرى القاصي عبد الجبار أن الكسب غامض المعنى،ليس له حد "تعريف" يتفق عليه العلماء،مفهومه خفي ليس واضحا،أراد به الأشعري أن يتجنب الجبر،وهو في الحقيقة لا يعنى إلا الجبر،لأن الكسب ينفي استقلال قدرة العبد وتأثيرها في العالم،وكذلك الجبر

- كسب الأشعري في ذاته غير معقول،ليس له مفهوم ضروري أو نظري،فلا يدركه العلماء ولا يفهموه

- اعتمد الأشعري في إثباته للكسب على عدّة حجج،تثبت أنّ الإنسان ليس صاحب أفعاله،وأنّ قوة الله سبحانه هي المسيطرة عليها

- ليس للعبد وفق نظرية الكسب أي دور في حدوث أفعاله،واللّه خالق لفعل العبد دون أي تأثير لقدرته،فكيف ينسب الفعل إلى العبد،و يتحمّل مسؤولية عمله،وليس لقدرته أي تأثير في وقوع فعله.

---

(1) المصدر نفسه:ص ٣٨٣

(2) المصدر نفسه:ص٣٨٣

- بني الأشعري كلامه على نوع العلاقة بين الأسباب والمسببات،التي يراها علاقة عادية،والخلق المباشر المستمر،وأنه لا مؤثر في الوجود إلا الله،وتجرى العادة على أن حدوث العلم عقب النظر لا بالنظر،يخلق الله العلم بلا وجوب منه،وعند المعتزلة يحدث العلم بالتوليد بعد النظر،فالعبد يخلق النظر الذي يتولد عنه العلم كحركة المفتاح المترتبة على حركة اليد

- قول الأشعري يتفق مع مبدأ:لا مؤثر ولا فاعل إلا الله،لكنه يختلف مع الضرورة العقلية،بأنه لا ترجيح إلا بمرجح

-علاقة العادة التي تربط بين الأسباب ومسبباتها،التي اعتمد عليها الأشاعرة،في إثبات العديد من مسائل العقيدة،تعرضهم للنقد واتهامهم بالسفسطة

- قاعدة الحسن والقبح المتعلقة عند الأشاعرة بالشرع كانت سببا لاتهامهم بتعطيل العقل وتنحيته جانبا

-اعتمد أهل السنة في مذهبهم على اسم الله الملك،ومعناه،الذي لا يسمح أن يحدث في سلطانه مالا يريد،واعتمد المعتزلة على اسم العدل ومعناه،المنزه عن الظلم. الله دائما يطمئنا ويحنو علينا بأنه لا يكلف الله نفسا إلا وسعها،من يتق الله يجعل له مخرجا،والمخرج متعدد المظاهر،قد يكون بالصبر،وقد يكون بشدة التحمل،وقد يكون بالرضا،وقد يكون بكثرة الأحباب،وقد يكون بالدعاء،فهو من جملة الأسباب التي رتب الله على فعلها مسببات،لجلب النفع ودفع الضر(فلا يرد القدر إلا الدعاء)[1] بذلك يتحقق مبدأ أهل السنة أن الله له حق الملكية،ويتحقق مبدأ عدل الله عند المعتزلة،في أن الإنسان له حق الحرية،وأن الله تفضل على عباده باللطف والعون لأداء التكليف

للكسب في القران الكريم معاني متعددة،منها:

([1]) أخرجه ابن ماجة (٤٠٢٢) وأحمد(٢٢٢٨٦)

الأول: عقد القلب وعزمه،كقوله تعالى(لَّا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغۡوِ فِيٓ أَيۡمَٰنِكُمۡ وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتۡ قُلُوبُكُمۡۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٞ) [البقرة:آية٢٢٥] بما كسبت أي بما عزمتم وقصدتم

الثاني : كسب التجارة من المال،قال تعالى(يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبۡتُمۡ وَمِمَّآ أَخۡرَجۡنَا لَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ) [البقرة :آية٢٦٧] أي بما كسبتم من التجارة والزرع

الثالث: السعي والعمل،كقوله تعالى(لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَاۚ لَهَا مَا كَسَبَتۡ وَعَلَيۡهَا مَا ٱكۡتَسَبَتۡ) [البقرة:آية٢٨٦]

فرق الأشعري بين معنى الخلق والكسب،فمعنى الخلق:أن الفعل وقع منه بقدرة قديمة،ولا يفعل بالقدرة القديمة إلا خالق،يقول الأشعري:أنه لا خالق إلا الله،وأن أعمال العباد مخلوقة لله مقدورة،كما في قوله تعالى(وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ) [الصافات:آية ٩٦]وأن العباد لا يقدرون أن يخلقوا شيئا وهم يخلقون[1]

(1) الإبانة:الأشعري ص٤٦

أما الكسب:هو الفعل بقدرة محدثة (فكل من وقع منه الفعل بقدرة قديمة فهو فاعل خالق،ومن وقع منه بقدرة محدثة فهو مكتسب)[1]

يقسم الأشعري الأفعال إلى :

أفعال اضطرارية ، مثل حركة الحمة والارتعاش

وأفعال اختيارية،مثل المشي والاختيار

الحركات الاضطرارية تقع من العبد معجوزا عنها،أما الحركات الاختيارية الإرادية فتقع مقدورا عليها،بحيث إن القدرة تكون متوقفة على اختيار القادر،فالأفعال الاختيارية التي يقدر عليها الإنسان مسبوقة بإرادة العبد حدوثها واختيارها،وبهذه القدرة الحادثة يكسب الإنسان أفعاله[2]

والدليل من القياس على خلق الله أفعال الناس:إن الدليل على خلق الله تعالى حركة الاضطرار قائم في خلق حركة الاكتساب،والحركة الاختيارية والاضطرارية موجودتان من جهة الله خلقا

١-(لأن حركة الاضطرار إذا كان الذي يدل على أن خلقها هو حدوثها فكذلك حركة الاكتساب)[3]

٢- وإن كان الذي يدل على خلقها حاجتها إلى مكان وزمان فكذلك...حركة الاكتساب فلما كان كل دليل يستدل به على أن حركة الاضطرار مخلوقة لله تعالى،يجب به القضاء على أن حركة الاكتساب مخلوقة لله تعالى وجب خلق حركة الاكتساب بمثل ما وجب به خلق حركة الاضطرار[4]

---

(١) اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع:الأشعري،ص٧٦

(٢) انظر الملل والنحل:الشهرستانى١/٩٦

(٣) اللمع:الأشعري،ص٧٤

(٤) المصدر نفسه:ص٧٥

وبخلق الله تعالى الحركة يكون الإنسان متحركا،لأن الله خلقها لغيره،فالأفعال واقعة بقدرة الله تعالى وكسب العبد،لهذا يجوز إضافة الفعل إلى العبد،ويصح التكليف والمدح والذم[١]

الكسب عند الماتريدى

أفعال العباد عند الماتريدى مخلوقة لله تعالى،وهى كسب من العباد فقد(اختلف منتحلو الإسلام في أفعال الخلق،فمنهم من جعلها لهم مجازا،وحقيقتها لله..وعندنا لازم الفعل لهم... وليس في الإضافة إلى الله تعالى نفى ذلك،بل هي لله بأن خلقها على ما هي عليه،وأوجدها بعد أن لم تكن،وللخلق على ما كسبوها وفعلوها)[٢]والله تعالى يسمى بتخليقها وإيجادها وإحداثها خالقا،والعبد يسمى بكسبها ومباشرتها فاعلا لها،ويصير مطيعا وعاصيا

بهذه الأفعال يصير الخلق مطيعين أو عصاه،ويتعلق الثواب والعقاب بها(حقيقة ذلك الفعل الذي هو للعباد من طريق الكسب،ولله من طريق الخلق)[٣] بما يعنى أن أثر قدرة الله هو الخلق والإيجاد،وأثر قدرة العبد التي أودعها الله إياه القصد والاختيار للفعل[٤]

قدرة العبد صالحة للضدين على سبيل البدل عند أبى حنيفة(كالاستطاعة من حيث

الأسباب،ولهذا صح أمر الشخص بالشيء ونهيه عن الشيء في زمان واحد)[٥]

---

(١) مجموعة الفتاوى لابن تيمية:٣٨٩/٨

(٢) التمهيد لقواعد التوحيد:الماتريدى،تحقيق عبد المجيد تركي،ص٩٧،دار الغرب الإسلامي

(٣) المصدر نفسه:ص٢٢٨

(٤) المصدر نفسه:ص٩٧

(٥)المصدر نفسه:ص٩٧

اتفق الماتريدية و الأشاعرة:على أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى،وهي كسب من العباد،ولكن اختلفوا في معنى الكسب .

قال الماتريدية:إن المؤثر في أصل الفعل قدرة الله تعالى،والمؤثر في صفة الفعل قدرةالعبد،وهذا التأثير هو الكسب.فقدرة العبد عند الماتريدية لها أثر في الفعل،لكن لا أثر لها في الإيجاد،لأن الخلق ينفرد الله تعالى به،و أثر قدرة العبد في القصد والاختيار للفعل.

أما الكسب عند الأشاعرة:فيكون فعل العبد مخلوقا لله إبداعا وإحداثا،و أن أفعال العباد الاختيارية واقعة بقدرة الله تعالى وحدها،وليس لقدرتهم تأثير فيها،بل الله سبحانه أجرى عادته بأن يوجد في العبد قدرة واختيارا،فإذا لم يكن هناك مانع أوجد فيه فعل المقدور مقارنا لهما،ومكسوبا للعبد،والمراد بكسبه إياه،مقارنته لقدرته وإرادته من غير أن يكون هناك منه تأثير أو مدخل في وجوده سوى كونه محلا له .

حاول أهل السنة الجمع بين حصر الخلق في الله سبحانه،وصحة تكليف العباد،فقالوا: إن الله هو الخالق،والعبد هو الكاسب

معنى الكسب عند الماتريدى:

روى عن شيخه أبى حنيفة،قال في "الفقه الأكبر":

- لم يجبر أحدا من خلقه على الكفر ولا على الإيمان،ولا خلقه مؤمنا ولا كافر،ولكن خلقهم أشخاصا،والإيمان والكفر فعل العباد،وجميع أفعال العباد من الحركة والسكون،كسبهم على الحقيقة،والله خالقها [1]

- والعبد معاقب في صرف الاستطاعة التي أحدثها الله فيه،وأمر بأن يستعملها في الطاعة دون المعصية في المعصية([2])

([1]) كتاب التوحيد:أبو منصور الماتريدى،تحقيق فتح الله خليف،ص٢٣،دار الجامعات المصرية،الإسكندرية

([2]) المصدر نفسه:ص٢٣

وعند الماتريدى لازم تحقيق الفعل للعباد، بالسمع والعقل والضرورة،التي يصير دافع ذلك مكابرا.فأما السمع فله وجهان[1]:

الأول:الأمر به والنهى عنه والثاني:الوعيد فيه والوعد لعلى تسمية ذلك في كل هذا فعلا من نحو قوله:(ٱعۡمَلُوا مَا شِئۡتُمۡۖ إِنَّهُۥ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٞ) فصلت:آية ٤٠] وقوله:(وَٱفۡعَلُواْ ٱلۡخَيۡرَ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ)[الحج:آية٧٧] وفي الجزاء(يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعۡمَٰلَهُمۡ حَسَرَٰتٍ عَلَيۡهِمۡ)[البقرة:آية ١٦٧]وغير ذلك

مما اثبت لهم أسماء العمال،ولفعلهم أسماء الفعل بالأمر والنهى والوعد والوعيد،وليس في الإضافة إلى الله سبحانه نفى ذلك،بل هي لله،بأن خلقها على ما هي عليه،وأوجدها بعد أن لم تكن،وللخلق على ما كسبوها وفعلوها.على أن الله تعالى إذا أمر ونهى،ومحال الأمر بما لا فعل للمأمور أو المنهي[2]

وأيضا إن الله تعالى إنما وعد الثواب لمن أطاعه في الدنيا،والعقاب لمن عصاه،فإذا كان الأمران فعله،فإذا هو المجزى بما ذكر،وإذا كان الثواب والعقاب حقيقة ،فالائتمار والانتهاء كذلك[3]

وكذلك في أنه محال أن يأمر أحد نفسه،أو يطيعها ،أو يعصيها،ومحال تسمية الله عبدا ذليلا،مطيعا عاصيا،سفيها،جائرا،وقد سمى الله تعالى بهذا١كله أولئك الذين أمرهم ونهاهم ،فإذا صارت هذه الأسماء في التحقيق

([1]) المصدر نفسه:ص٢٥

([2]) المصدر نفسه:ص٢٥

([3])المصدر نفسه:ص٢٦

له،فيكون هو الرب وهو العبد،وهو الخالق والمخلوق،ولا غير ثمة،وذلك مدفوع في السمع والعقل[1]

الفرق بين الكسب والجبر والرد على الجبرية

يثبت العقل والحس لكل فاعل فعله،وأن العبد فاعل لفعله حقيقة،وأن الله تعالى هو الذي جعله فاعلا ومحدثا له،فالله تعالى هو الخالق،والعبد هو الفاعل والكاسب.لا ينفى الكسب عن الإنسان أن يكون له إرادة وعزم وتصميم وقدرة حادثة،تقارن القدرة القديمة عند الفعل،فلا يمكن أن يكون ذلك جبرا لأن الجبرية ينفون الإرادة الإنسانية ولا يعترفون للعبد بأي مسؤولية تجاه فعله

وتثبت آيات القران الكريم بوضوح أن للإنسان عملا،كما يرى كل إنسان بوضوح،الفرق بين الإنسان صحيح الجوارح وسقيمها،وما تأثر عليه في حركاته وسكناته من حيث القيام والجلوس،فصحيح الجوارح لا يفعل ذلك إلا إذا كان لديه قدرة واختيار،ولذلك كلفه الله على حسب قدرته واستطاعته،فلا يكلف الله نفسا إلا وسعها،وما لا يستطيعه خففه عنه

والجبر في اللغة:هو الفعل بغير اختيار وقصد،بما يعنى أنه مكره في فعله،وهذا يتنافى مع ما يشعر به أهل المعاصي من اللذة والرضا والسرور،وغير ذلك (فإن إجماع الأمة على أن لا حول ولا قوة إلا بالله مبطل لقول الجبرية وموجب لنا حولا وقوة،ولكن لم يكن لنا ذلك إلا بالله تعالى)[2]

والقول بالجبر يبطل جميع التكاليف الشرعية،لأن المجبر لا يخير بين أمرين الخير والشر،والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر،فيعجز عن

---

(1)المصدر نفسه:ص٢٦

(2) الفصل في الملل والأهواء والنحل:ابن حزم ،تحقيق محمد إبراهيم نصر وعبد الرحمن عميرة٣/٣٥،دار الجبل بيروت

التنفيذ،فيعاقبه الله،ومن عدل الله ألا يكلف نفسا إلا وسعها.ويلزم عن القول بالجبر،المساواة بين الصالحين والفاسدين،وبين المؤمنين والكفار،وأهل الجنة والنار(أَمۡ نَجۡعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَٱلۡمُفۡسِدِينَ فِي ٱلۡأَرۡضِ أَمۡ نَجۡعَلُ ٱلۡمُتَّقِينَ كَٱلۡفُجَّارِ)[ص:آ ية٣٨]ويجعل للكافرين حجة يحتجون بها بأنهم معذورون لأنهم اكرهوا على المعاصي،وذلك مخالف لنصوص القرآن في حكمه باستكبار إبليس،وطغيان فرعون،وفساد قوم لوط

واحتجاج الجبري بالقدر السابق على أفعاله،يلزمه عدم الاعتراض على من ظلمه،وألا يكون(عند الطاعة قدري،وعند المعصية جبري،أي مذهب وافق هواك تمذهب به)[1]فمن احتج بالقدر حجته داحضة وعذره غير مقبول(ولو كان الاحتجاج مقبولا،لقبل من إبليس وغيره من العصاة،ولو كان حجة للعباد،لم يعذب أحد من الخلق،لا في الدنيا ولا في الآخرة،ولو كان القدر حجة،لم تقطع يد سارق،ولا قتل قاتل،ولا أقيم حد)[2]

ولله تعالى أوامر ونواهي،والأمر للإنسان بما لا فعل له فيه،والنهى عما لا صنع له فيه سفه.وكذلك إعطاء الثواب له وإلحاق العذاب به على فعل نفسه سفه.وكذلك المدح والذم له على فعل سفه إذ الإنسان لا يذم ولا يمدح على فعل غيره(والعاقل متى تأمل في نفسه يعلم ضرورة أنه مختار في ما يفعله غير مضطر ولا مجبور فيه،لأنه يعرف ببديهة العقل،أنه متمكن من مباشرة ذلك الشيء وتركه)[3]

---

(1) مجموعة الفتاوى:ابن تيمية٨/١٠٧

(2) المصدر نفسه:٨/٢٤٦

(3) كتاب التمهيد لقواعد التوحيد :ص٩٩

الرد على المعتزلة

غال القدرية في نفى القدر كرد فعل للرد على الجبرية،فقالوا:لا قدر والأمر أنف[1] بما يعنى أن الله لا يقدر أفعال الإنسان أزلا،ولا تتعلق إرادته وقدرته في وجودها،فلا يعلمها إلا بعد وقوعها.أما المعتزلة فلم ينكروا العلم الأزلي،والله عندهم لم يزل عالما بكل ما يكون من أفعال خلقه،لا تخفى عليه خافية،ولم يزل عالما من يؤمن بكفر أو يعصى[2]

---

(1) الفصل:ابن حزم٢٢/٣

(2) الانتصار والرد على ابن الراوندى:أبو الحسين الخياط،:نبيرج،ص١١٨،دار الكتب المصرية ١٩٢٥م

ولكن رد قولهم بخلق العبد لفعله بالآتي:

١-لا يمكن أن يكون الإنسان هو موجد أفعاله،لأنه يترتب عليه اجتماع فدرتين مستقلين على أثر واحد،ومن المحال أن يكون الشيء أثرا إلا لمؤثر واحد(أما دخول مقدور تحت قدرتين،أحدهما قدرة الاختراع،والأخرى قدرة الاكتساب فجائز)[١]

٣- لو كان العبد خالقا أفعاله لكان عالما بتفصيلها،لكنه غير عالم،لأنها تأتى قابلة للزيادة والنقصان(ومن نفسه بكونه خالقا على التحقيق،فقد أعظم الفرية لكونه ادعى كونه خالقا،وهو لا يحيط علما بتفاصيل أفعاله،ومن لم يعلم حقيقة ما صدر منه،ولم يحط بمقداره ومبلغه،كيف يكون خالقه،والعلم بالشيء أقرب من خلقه)[٢]

ويلزم على قول المعتزلة كما قال الغزالي:(شناعتان عظيمتان:أحدهما إنكار ما أطبق عليه السلف رضي الله عنهم،من أنه لا خالق إلا الله ولا مخترع سواه

والثانية:نسبة الاختراع والخلق إلى قدرة من لا يعلم ما خلقه من الحركات،فإن الحركات التي تصدر من الإنسان وسائر الحيوان،لو سئل عن عددها وتفاصيلها ومقاديرها لم يكن عنده خبر منها)[٣]

٤-إن العبد لو كان مستقلا مختارا في إيجاد فعله،لكان متمكنا من فعله وتركه،فيحتاج إلى مرجح،فلو لم يتوقف على مرجح لكان صدور فعله(اتفاقا لا اختيارا،وأيضا لم يكن محتاجا إلى مرجح،لكان وقوع أحد الجائزين غير مفتقر إلى سبب،وهذا يفضى إلى القول بجواز ألا يكون لهذا العالم صانع أوجده،ورجح أحد طرفيه الجائزين- الوجود والعدم- على الآخر،وهذا معلوم بطلانه)[٤]

وأهل السنة لا ينكرون وجود قدرة للعبد على وفاق فعله،ولا ينكرون وجود إرادة له كذلك،و الذي ينكرونه هو أن تكون قدرة العبد الحادثة لها تأثير في خلق الأفعال أي في إيجادها من العدم.و يقولون أيضا بوجود القصد والاختيار للعبد،لكن لا يقولون أن القدرة هي التي توجد الفعل،بل يتعلق بها تعلقا هو كسب،لا تعلق هو خلق

اتفق المعتزلة مع أهل السنة على أن الله تعالى عالم لكل ما سيكون من أفعال العبد منذ الأزل،وأن العلم بذاته ليس مؤثرا في الشيء،فعلمه تعالى بأن فلانا سوف يفعل

---

(١) تحفة المريد في شرح جوهرة التوحيد:ص١٠٤

(٢) العقيدة النظامية :الجويني ،ص٤٧،ط١،المكتبة الأزهرية ١٩٧٨م

(٣) الاقتصاد في الاعتقاد:الغزالي ،ص٤٥

(٤) انظر المصدر نفسه:ص٤٨

كذا،لا يعنى أن فلانا قد صار مجبورا على هذا الفعل،وفى نفس الوقت يعنى أنه يجب أن يفعل الفعل الذي تعلق علم الله تعالى به،لأنه لو لم يفعله للزم الجهل عليه تعالى ،وهذا مستحيل في حقه تعالى

إن المؤثر في فعل العبد بالخلق والإيجاد،إما قدرة الله تعالى فقط،من غير دخل لقدرة العبد وهو مذهب الجبرية أو مع دخل لها بالكسب وهو مذهب الأشعري،أو قدرة العبد فقط بلا إيجاب وهو مذهب جمهور المعتزلة، أو بالإيجاب وهو مذهب الحكماء والمشهور أن المعتزلة لا يثبتون الشريك في الإلوهية، بمعنى وجوب الوجود(ولا يجعلون خالقيه العبد كخالقية الله تعالى،لافتقاره إلى الأسباب والآلات التي هي بخلق الله تعالى)[1]

(1) شرح العقيدة النسفية:التفتازاني،ص٨٠

الخاتمة

١- من خلال علاقة الإنسان بفعله الصادر عنه فسر المعتزلة أفعال العباد،ففعل العبد هو الواقع من الإنسان بإرادته واستطاعته،الحادث بهمته وعزمه،هذا ينتهي بهم إلى أمرين

الأول:أن يكون الأمر والنهي والثواب والعقاب له معنى ومغزى،فلا يكلف الله تعالى مكرها أو عاجزا

الثاني:أن إثبات إرادة حرة للعبد،يترتب عليه أن الإنسان يستطيع معارضة الله تعالى بأن يفعل مالا يريده

٢- فسر الإمام الأشعري علاقة الإنسان بفعله من خلال قاعدة الكسب،سمى الإنسان كاسبا وليس فاعلا،والخالق الحقيقي لأفعال العباد هو الله ليفروا من القول بان الله تعالى يعصى قهرا

٣- تتعلق علاقة الله بأفعال العباد عند أهل السنة بالخلق،وفسرها المعتزلة بالتوليد،وبررها الفلاسفة بالعلة

٤-أفعال العباد عند المعتزلة غير مخلوقة لله،لأنها متعلقة بالإنسان متأثرة به،فلا يصح أن تتعلق بالذات الإلهية،لأنه لا يمكن أن يكون لفعل واحد فاعلان

٥- أفعال العباد حادثة من جهتهم عند المعتزلة،وجهة تعلق الإنسان بكل ما يصدر عنه من أفعال،هو الحدوث وليس الكسب

٦- الثابت عند المعتزلة،أن الفاعل المختار تأتي أفعاله حسب قصده ودواعيه هو،و تنتفي الأفعال بحسب الكراهية لها،والموانع التي تمنع من مباشرتها،إذا كان وقوعها مشروطا بقصد الفاعل لها،وعدم وقوعها مشروط بكراهته لها،والموانع التي تصرفه عنها وتحول بينه وبينها،فهذا يعنى أن الفعل فعل العبد لا غيره،حتى لو كان الغير هو الله سبحانه

٧- وصف المعتزلة الإنسان بأنه فاعل لأفعاله علي الحقيقة وليس مجازا،و رفضوا أن يكون ذلك الوصف أمرا خالصا لله

٨- إن الإنسان عند المعتزلة يفعل ما هو أكثر من إرادته وهو مراده،وسائر ما يحل في جوارحه من الأكوان و الاعتمادات "الخفة والثقل" وغيرهما،وأن المتولد هو من فعل الإنسان،حل في بعضه أو في غيره،بل إن أفعال الجوارح من الحركات والتأليف والآلام و الأصوات وما شابهها جميعا مما يقدر عليه الإنسان ويفعله،كما يقدر علي أفعال القلوب كالفكر والإرادة والاعتقاد

٩- لم يتحرج المعتزلة من وصف الإنسان بأنه خالق أفعاله،لأن المراد هنا بالخلق ليس الخلق الإلهي،وهو الاختراع والإبداع علي غير صورة ومثال سابق،والإيجاد من العدم،إنما المراد بالخلق الخلق الإنساني الذي معناه،الفعل والصنع علي أساس من التقدير والتخطيط السابق علي التنفيذ

١٠-أكد المعتزلة على حرية إرادة الإنسان وقدرة الفرد على خلق الأفعال،وأن الله كامل،هذا يقتضى أن يكون عادلاً وعدله يستلزم ألا يكلف العبد إلا ما يطيقه(لا يكلف الله نفساً إلا وسعها).والقدرة والاستطاعة لدى الإنسان تبرر حريته و تبرر مشروعية تكليفه،فيكون الثواب والعقاب عدل من الله،وإذا سلب الله الإنسان

حريته وإرادته،فكيف يحاسبه؟
١١- أثبت أهل السنة أن للإنسان إرادة وقصدا وعزما،مما يجعل لديه مسؤولية تامة عن فعله،هذا خلاف الجبرية الذين ينفون عن الإنسان أي إرادة أو مسؤولية عن فعله "سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين"

ثبت المراجع

١- الإبانة عن أصول الديانة:أبو الحسن الأشعري،مكتبة محمد صبيح
٢- أصول الدين:أبو منصور البغدادي،حققه أحمد شمس الدين،دار الكتب العلمية،٢٠٠٢م
٣- الانتصار والرد على ابن الروندى:أبو الحسين بن عثمان الخياط،حققه نيبرج،مكتبة الكليات الازهرية١٩٨٨م
٤- الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به في علم الكلام:أبو بكر الباقلاني،تحقيق أحمد المزيدى،دار الكتب العلمية بيروت
٥- التمهيد لقواعد التوحيد :الماتريدى،حققه عبد المجيد تركي،،ط١،دار الغرب الإسلامي
٦- كتاب التوحيد:أبو منصور الماتريدى،تحقيق فتح الله خليف،دار الجامعات المصرية،الإسكندرية
٧-شرح الأصول الخمسة:القاضي عبد الجبار،حققه عبد الكريم عثمان،مكتبة وهبه،٢٠٠٦م
٨- شرح العقيدة الطحاوية: على بن أبى العز الدمشقي،تحقيق عبد الله التركي،شعيب الارناؤوط،ط١مؤسسة الرسالة١٩٨٨م
٩- شرح المواقف،الموقف الخامس:السيد الشريف الجرجاني،تقديم وتحقيق أحمد المهدي،الدار الإسلامية للطباعة
١٠- الفرق بين الفرق:أبو منصور البغدادي،حققه محمد محي الدين عبد الحميد،دار الطلائع،٢٠٠٥م
١١- الفصل في الملل والأهواء والنحل:ابن حزم ،تحقيق محمد إبراهيم نصر وعبد الرحمن عميرة،دار الجبل بيروت
١٢- اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع:أبو الحسن الأشعري،حققه حمودة غرابه،المكتبة الأزهرية للتراث
١٣-مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية:جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد النجدي الحنبلي وابنه محمد ط١ السعودية١٣٩٨مـ
١٤- المحيط بالتكليف:القاضي عبد الجبار،حققه عمر السيد عزمي،واحمد فؤاد الأهواني،الدار المصرية للتأليف
١٥- المختصر في أصول الدين:القاضي عبد الجبار،ضمن كتاب رسائل العدل والتوحيد،لأبى الحسن البصرى
١٦معجم الفلسفي:جميل صلبيا،ج١،بيروت ١٩٧١م
١٧- معجم الوجيز:مجمع اللغة العربية١٩٩٧م

١٨- المغنى في أبواب التوحيد والعدل:القاضي عبد الجبار،حققه أحمد الأهواني،وإبراهيم مدكور،الجزء السادس،ط١،مطبعة مصر والجزء الحادي عشر،تحقيق: محمد علي النجار،عبد الحليم النجار،المؤسسة المصرية العامة١٩٩٧م
١٩- مقالات الإسلاميين:أبو الحسن الأشعري،تحقيق نواف الجراح،دار صادر بيروت
٢٠- المنية والأمل:القاضي عبد الجبار،جمعه أحمد بن يحي المرتضى،دار المعرفة الجامعية١٩٨٥